

مجلس الأمن

السنة الثانية والستون

مؤقت

الجلسة **٥٦٧٥**

الأربعاء، ١٦ أيار/مايو ٢٠٠٧، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس:	السيد وولف	(الولايات المتحدة الأمريكية)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد تشركن
	إندونيسيا	السيد كليب
	إيطاليا	السيد سباتافورا
	بلجيكا	السيد فيربيكي
	بنما	السيد أرياس
	بيرو	السيد فوتو – برناليس
	جنوب أفريقيا	السيد كومالو
	سلوفاكيا	السيد ماتولاي
	الصين	السيد ليو زنمين
	غانا	السيد كريستشين
	فرنسا	السيد دو ريفيير
	قطر	السيد النصر
	الكونغو	السيد إكوبي
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيدة بيرس

جدول الأعمال

الحالة في البوسنة والهرسك

رسالة مؤرخة ٣ أيار/مايو ٢٠٠٧ موجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن (S/2007/253)

07-34381 (A)

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٠.

إقرار جدول الأعمال

أُقِر جدول الأعمال.

الحالة في البوسنة والهرسك

رسالة مؤرخة ٣ أيار/مايو ٢٠٠٧ موجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن (S/2007/253)

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أود أن أبلغ المجلس بأنني تلقيت رسالتين من ممثلَي البوسنة والهرسك وألمانيا، يطلبان فيهما دعوتهما إلى الاشتراك في النظر في البند المدرج في جدول أعمال المجلس. وجريا على الممارسة المتبعة أعتزم، بموافقة المجلس، دعوة هذين الممثلين إلى الاشتراك في النظر في البند، دون أن يكون لهما الحق في التصويت، وفقا للأحكام ذات الصلة من الميثاق والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

أرجو من موظف المراسم أن يصطحب دولة السيد نيكولا سبيريتش، رئيس مجلس وزراء البوسنة والهرسك، إلى مقعد على طاولة المجلس.

اصطحب السيد نيكولا سبيريتش، رئيس مجلس وزراء البوسنة والهرسك، إلى مقعد على طاولة المجلس.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): باسم المجلس، أرحب ترحيبا حارا بالسيد نيكولا سبيريتش، رئيس مجلس وزراء البوسنة والهرسك.

بناء على دعوة من الرئيس، شغل السيد ماتوسيك (ألمانيا) المقعد المخصص له في قاعة المجلس.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في المشاورات السابقة للمجلس، سأعتبر أن مجلس الأمن يوافق على توجيه دعوة بموجب المادة ٣٩ من نظامه الداخلي المؤقت إلى السيد كريستيان شفارتز - شيلينغ، الممثل السامي المعني بتنفيذ اتفاق السلام بشأن البوسنة والهرسك.

تقرر ذلك.

أدعو الممثل السامي لشغل مقعد على طاولة المجلس.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله. ويجتمع المجلس وفقا للتفاهم الذي توصل إليه في مشاوراته السابقة.

أود أن أسترعي انتباه أعضاء المجلس إلى نسخ من الوثيقة S/2007/253، التي تتضمن نص رسالة مؤرخة ٣ أيار/مايو ٢٠٠٧ موجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن يحيل بها التقرير الحادي والثلاثين عن تنفيذ اتفاق السلام بشأن البوسنة والهرسك. وأود أن أبلغ الأعضاء بأن نسخ تلك الوثيقة باللغات غير الانكليزية لم تكن قد صدرت حتى ذلك الحين، للأسف. وقد طلبت الرئاسة توضيحا لذلك، لكي نبين لأعضاء المجلس سبب ذلك التقصير.

أود أن أسترعي انتباه الأعضاء كذلك إلى الوثيقة S/2007/268، التي تتضمن نص رسالة مؤرخة ٨ أيار/مايو ٢٠٠٧ من الأمين العام يحيل بها التقرير التاسع عن أنشطة البعثة العسكرية للاتحاد الأوروبي في البوسنة والهرسك.

في هذه الجلسة، يستمع مجلس الأمن إلى إحاطة إعلامية من السيد كريستيان شفارتز - شيلينغ. وحيث أن هذه آخر إحاطة إعلامية يقدمها السيد شفارتز - شيلينغ للمجلس بصفته الممثل السامي لتنفيذ اتفاق السلام بشأن البوسنة والهرسك أود، نيابة عن أعضاء المجلس، أن أعرب

عن تقديرنا للممثل السامي شفارتز - شيلينغ على إسهامه القيِّم في توطيد السلام في البوسنة والهرسك. وأعطيه الكلمة الآن.

السيد شفارتز - شيلينغ (تكلم بالانكليزية): خاطبت المجلس لأول مرة قبل سنة، حيث كانت البوسنة والهرسك تواجه تحديات الانتقال: انتقال السلطات البوسنية إلى امتلاك زمام الأمور، وممارسة حقوق الديمقراطية ومسؤولياتها، وإلى أن تصبح دولة أوروبية عاملة. وكان المجتمع الدولي كذلك يواجه تحديات الانتقال، أي تسليم الزمام إلى الحكومة البوسنية - فلم يؤد عنها عملها عندما كان الأمر يتطلب اتخاذ قرارات صعبة، وإن وقف عن كثب لتقديم المساعدة والمشورة والتوجيه حسب الاقتضاء.

إن تملك زمام الأمور عملية تعلم صعبة، كما بينت التجربة الأخيرة. فهذه السنة كانت سنة انتخابات شهدت عودة إلى ترديد الحجج الأيديولوجية والكلمات الرنانة. والمناقشات التي جرت بشأن أحداث الماضي القريب - ومن ينبغي أن يلقى عليه باللائمة ومن هم الضحايا - أوجدت مناخا سياسيا عدائيا. وفي النهاية، استغرقت العملية الطويلة والصعبة لتشكيل الحكومة شهورا عديدة. وأدى كل ذلك إلى عرقلة الإصلاحات السياسية في البوسنة والهرسك على مدى أكثر من سنة.

ذلك لا يعني أن طريق امتلاك زمام الأمور طريق خاطئ، لكنه إنذار عاينا ألا نغفله: إنذار بضرورة ألا يعتبر الانتقال من المسلمات، وبأن على السلطات البوسنية أن تضاعف الجهود لكي تتحمل مسؤولياتها لإدارة شؤون بلدها، وبأن الالتزام الدولي الطويل الأجل والجاد يجب أن يستمر.

وفي حزيران/يونيه الماضي، اتخذ مجلس تنفيذ السلام قرارا من حيث المبدأ بإغلاق مكتب الممثل السامي في حزيران/يونيه ٢٠٠٧. وقد تم ذلك في سياق تطورات إيجابية وتقدم كبير أُحرِز في البوسنة والهرسك نحو الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي ومنظمة حلف شمال الأطلسي.

غير أن التصريحات والخطب القومية النزعة والتي تنظر إلى الماضي من كل الأطراف لم تتراجع بعد الانتخابات التي جرت في الخريف الماضي. وازدادت التوترات السياسية حدة مع استمرار مواقف المواجهة من قبل الزعماء في جمهورية صربسكا وفي الاتحاد. واستمر تصاعد حدة التوترات هذه السنة عقب ردود الفعل حيال الحكم الذي قضت به محكمة العدل الدولية، والذي حاول بعض الساسة استغلاله.

وإذ تزايدت شواغلي إزاء الاستقرار السياسي للبوسنة والهرسك، فقد ناقشت الحالة مع أعضاء المجلس التوجيهي لمجلس تنفيذ السلام. وبعد مشاورات متعمقة مع العواصم ومع السلطات البوسنية، أوصيت مجلس تنفيذ السلام باستمرار مكتب الممثل السامي، وذلك على أساس الحالة في البوسنة والهرسك وفي المنطقة. وقد وافق المجلس على ذلك، لكن بهدف إغلاق أبواب المكتب بحلول ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٨، بعد عملية استعراض في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧ وشباط/فبراير ٢٠٠٨.

والغرض من استمرار عمل مكتب الممثل السامي هو مساعدة البوسنة والهرسك على اتخاذ تلك الخطوات النهائية، ولكنها أساسية، من تنفيذ السلام إلى الاندماج الأوروبي/الأطلسي في أقرب الآجال. ويمكن إحراز التقدم قريبا إن اضطلع الساسة بمهامهم. فأمام البوسنة والهرسك فرصة فريدة وتاريخية لكي تخطو خطوة هامة اقترابا من أوروبا. ويجب أن يغتنم زعماؤها تلك الفرصة. وقد وافق الاتحاد الأوروبي على نص اتفاق لتثبيت الاستقرار

والانتساب مع البوسنة والهرسك، والاتفاق جاهز للتوقيع عليه بالأحرف الأولى. غير أنه يجب الوفاء بشروط سياسية.

وينبغي إحراز تقدم ملموس على وجه الاستعجال في ما يتعلق بإصلاح الشرطة والتعاون الكامل مع المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة. وذكَّر المفوض الأوروبي رين القادة البوسنيين مرة أخرى في الأسبوع الماضي بالضرورة الملحة للتغلب على خلافاقم والتحلي بروح الوحدة الحقيقية حتى يتسنى للبلد إحراز تقدم صوب الاتحاد الأوروبي. وقد كان قادة الأحزاب على وشك التوصل إلى حل توفيقي بشأن إصلاح الشرطة في مناسبتين، غير أنهم لم يتمكنوا من إبرام اتفاق محدد بفعل انعدام الإرادة السياسية، وعدم الرغبة في القيام بتنازلات من أجل البلد برمته، وانعدام الرؤية اللازمة للقيام بالتغييرات التي ستخدم مواطنيهم بصورة أفضل وتقربهم من أوروبا.

أما بخصوص المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة، فالتنسيق تحسن بين وكالات إنفاذ القانون المعنية في البوسنة والهرسك. غير أن الهاربين المتبقين، لا سيما ملاديتش وكاراديتش، لا يزالون طلقاء. وأكد حكم محكمة العدل الدولية الالتزامات الأساسية لجمهورية صربيا بالتعاون الكامل مع المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة. وأود أن أكون واضحا: إن صربيا لم تف بذلك الالتزام. وأُدينت صربيا بعدم منعها لارتكاب الإبادة الجماعية. وينبغي لصربيا أن تتحلى بالفعالية في دعم المحكمة الجنائية الدولية للاضطلاع بولايتها المتمثلة في محاكمة المسؤولين عن الإبادة الجماعية. ويمثل ذلك أكثر من التزام أخلاقي، إذ أن له تداعيات هامة على استقرار البوسنة والهرسك والمنطقة.

وإزاء تلك الخلفية، وبصفتي الممثل السامي، وجهت رسالة إلى رئيس صربيا تاديتش في الشهر الماضي. وطلبت إليه أن يبلغني بما يُتخذ من تدابير. غير أن الرئيس تاديتش لم يجبني. وأود أن أطلب إلى مجلس الأمن تذكير جميع الأطراف في الاتفاق الإطاري العام للسلام في البوسنة والهرسك بالامتثال لالتزامها بالتعاون مع المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة. كما أود أن أطلب إلى المجلس تسجيل الحقيقة المتمثلة في أنه لم تحرز أي نتائج منذ أن أصدرت محكمة العدل الدولية، التي تشكل جهازا أساسيا آخر من أجهزة الأمم المتحدة، حكمها قبل أكثر من شهرين. وأؤمن بأنه ينبغي لمجلس الأمن أن ينظر بكل جدية في كيفية جعل صربيا تنفذ حكم محكمة العدل الدولية. ومرة أخرى، يتعلق الأمر بمسألة الاستقرار في المنطقة، وعلى مجلس الأمن الاضطلاع بمسؤولياته في ذلك الصدد.

وقد سمم التشدد في الكلام الأجواء السياسية وعادت مسألة سريبرينيتسا إلى الواجهة. وكان هناك استغلال سياسي كبير للمسألة من جانب سياسيين مدفوعين بالرغبة في تحقيق طموحاهم الخاصة. ولا يؤدي ذلك الأمر سوى إلى صرف النظر عن المسائل الحقيقية التي تتطلب اتخاذ إجراء ملموس. وعينت مبعوثا، هو سفير الولايات المتحدة السابق كليفورد بوند، للاضطلاع بدور تنسيقي مع الأطراف الفاعلة المحلية في الميدان، والقادة السياسيين، والمجتمع الدولي. ووضعنا آلية رفيعة المستوى للتنسيق بين السلطات المحلية المختصة بدعم من المجتمع الدولي. وتجري صياغة توصيات أساسية لتحسين الحالة بصورة ملموسة.

وعلى السلطات البوسنية الاضطلاع بمسؤولياقا وكفالة اتخاذ تدابير ملموسة لتحسين الظروف في المنطقة. ويتعلق الأمر بمباشرة مؤسستي العدالة وإنفاذ القانون لعملهما. ويتعلق أيضا بضمان احترام حقوق العائدين. كما يتعلق بتمكين المنطقة من استعادة سبل كسب الرزق الاقتصادي ومعايير اجتماعية لائقة. غير أنه لا يتعلق بتغيير النظام الدستوري والإقليمي للبوسنة والهرسك. وسيشكل التغيير الانفرادي لاتفاق دايتون للسلام قديدات جسيمة

للسلم والاستقرار. وينبغي لمجلس الأمن أن ينظر في جعل تلك المسألة واضحة للغاية.

لقد أقرّ حكم محكمة العدل الدولية بأن الإبادة الجماعية وقعت في سريبرينيتسا. وكانت سريبرينيتسا منطقة آمنة تابعة للأمم المتحدة. وكانت الأمم المتحدة تتحمل مسؤوليات خاصة عن شعب سريبرينيتسا. وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأحث المجلس على إنشاء يوم للأمم المتحدة بشأن سريبرينيتسا لإحياء ذكرى الأحداث المأساوية التي وقعت هناك عام ١٩٩٥ وتخليد ذكرى ضحايا الإبادة الجماعية وعائلاتهم.

وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأحث قادة البوسنة والهرسك على العمل بصورة مسؤولة وبناءة لتحسين الحالة في الميدان في منطقة سريبرينيتسا. ويمكنهم القيام بهذا الأمر مثلما أظهرت ذلك أحداث الأسبوع الماضي. فالتعاون البناء بين السلطات المختصة على جميع مستويات الحكومة، بدعم من المجتمع الدولي لضمان تيسير العملية، قد مكن عائلات الضحايا من دفن أقاربهم في جو من السلم والكرامة في براتوناتش. حدث ذلك يوم السبت الماضي. وسعدنا جميعا بالطريقة التي تم بها.

غير أنه ينبغي القيام بذلك التعاون البناء على صعيد أوسع نطاقا في سائر أنحاء البلد. وقد حان الوقت كي يستأنف القادة البوسنيون مناقشة اتخاذ إجراء ملموس لصالح جميع مواطنيهم بشأن المسائل السياسية، والاجتماعية، والاقتصادية كافة. ولم يتم استكمال الإصلاحات الاقتصادية نظريا أو على أرض الواقع. ولم يتم بعد وضع القوانين الضرورية المعنية بالاستثمار المحلي والأجنبي. وينبغي بذل المزيد من الجهود الفعالة لتنفيذ الإصلاحات في الإدارة العامة والبث الإذاعي الحكومي. وإصلاح التعليم يتطلب انخراطا جديا للسلطات البوسنية، بدعم من المجتمع الدولي. ويشكل هذا الأمر جوهر نهضة البلد وآفاقه المستقبلية.

وأود أن أذكر المجلس بالكلمات البسيطة المكتوبة في مدخل متحف كابول: ''حياة الأمة من حياة ثقافتها''. وقد أشاد بتلك الكلمات مدير من معهد الأمم المتحدة الدولي للتدريب والبحث الذي أوصى بأن التداعيات البعيدة الأثر لهذه الكلمات البسيطة ينبغي أن تصبح شعارا لجميع بناة الأمة الطامحين.

وعلى الرغم من العراقيل، هناك فرق إيجابي بين الحالة التي كانت عليها البوسنة والهرسك عندما توليت منصبي في ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦ وحالتها الآن. فقد قُطعت خطوات إلى الأمام. وعقدت البوسنة والهرسك انتخابات في تشرين الأول/أكتوبر الماضي وفقا للمعايير الديمقراطية الدولية. وعلى الرغم من أن تشكيل الحكومة كان عملية طويلة ومحبطة نسبيا، فقد نفذها السياسيون البوسنيون دون تدخل دولي. وهذه هي التجارب المؤلمة للتعلم التي تواكب دروس الملكية.

وانضمت البوسنة والهرسك إلى برنامج حلف شمال الأطلسي للشراكة من أجل السلام في كانون الأول/ديسمبر الماضي. وسلم ذلك بالانجازات الرئيسية في ميدان إصلاح الدفاع وشكل خطوة هامة إلى الأمام صوب الاندماج الأوروبي – الأطلسي. وفي ما يتعلق بتطور إقليمي، فإن لدى البوسنة والهرسك الفرصة للاضطلاع بدور مركزي. وفي كانون الأول/ديسمبر الماضي، انضمت البوسنة والهرسك إلى بلدان أخرى في المنطقة للتوقيع على اتفاق التجارة الحرة لوسط أوروبا بغية إيجاد منطقة للتجارة للحرة في جنوب شرقي أوروبا. وينبغي لذلك الإنجاز الاقتصادي والسياسي أن يعزز التنمية الاقتصادية ويسهم في الاستقرار. وفي الأسبوع الماضي تحديدا، قرر مجلس التعاون الإقليمي،

المعروف الآن بميثاق الاستقرار، جعل مقره في سراييفو، ليضع البوسنة والهرسك في صلب الاندماج الإقليمي.

وتم إحراز تقدم بشأن المسائل المعلقة الأخرى منذ أمد طويل أيضا. وعلى وجه الخصوص، أود أن أشكر مجلس الأمن على الدور البناء الذي اضطلع به في توجيه رسالة رئاسية في ٣٠ نيسان/أبريل بشأن مسألة ضباط الشرطة الذين رفضت قوة الشرطة الدولية للأمم المتحدة منحهم شهادات. وبغية الوصول إلى ذلك الحل، عمل الموظفون التابعون لي بالترافق مع مؤسسات البوسنة والهرسك لعدة أعوام. كما أود أن أشيد بمجلس أوروبا، وبعثة الشرطة التابعة للاتحاد الأوروبي وبإدارة عمليات حفظ السلام وبرئاسة المملكة المتحدة لمجلس الأمن. وإنني لعلى ثقة بأن سلطات البوسنة والهرسك ستتقيد بالتزاماتها الدولية وستقوم بتنفيذ نص الرسالة التي وجهتها رئاسة مجلس الأمن.

وأفهم أن مجلس الأمن يتوقع إلغاء القرار الذي اتخذته الحكومة البوسنية في كانون الأول/ديسمبر الماضي بإنشاء لجنة استعراض وطنية. ومكتب الممثل السامي على استعداد للمساعدة في تنفيذ القرار.

وأخيرا، أود أن أؤكد على أنه ما زال هناك إصلاح كبير لم يحرز تقدما - وهو أصعب الإصلاحات ولكنه أهمها، وهو أحد الإصلاحات التي يلزم أن يبدأها قادة البوسنة والهرسك بشكل عاجل ألا وهو: الإصلاح الدستوري. ولا يمكن حل المشكلة على نحو عاجل، ولكنني على اقتناع قوي بأن هذا الإصلاح جوهري لضمان أن تخدم البوسنة والهرسك مواطنيها بشكل أفضل وأن تصبح دولة أكثر فعالية ومزاولة لعملها وقادرة على التمتع بالعضوية الكاملة في المؤسسات الأوروبية - الأطلسية.

وأؤمن بأن البوسنة والهرسك بحاجة إلى إنشاء عملية للإصلاح الدستوري في إطار مؤسساتها بالذات يكون من شأنها أن توفر للأحزاب السياسية وللبرلمان وللمجتمع الواسع منتدى على السواء للمناقشة الموضوعية وللتحضيرات التقنية بشأن المسائل المعقدة المعنية. وبطبيعة الحال، يلزم أن يتولى قادة البوسنة والهرسك الملكية الكاملة لأي عملية لإصلاح دستورهم بالذات. وتقف أوروبا والمملكة المتحدة معا بوصفهما شريكين مع سلطات البوسنة والهرسك بغية تقديم المشورة بشأن المعايير ولتبادل تجربتهما وخبرتهما مع هذه السلطات. ويحدوني الأمل في أن يوافق قادة الأحزاب على بدء عملية ما. وأعتزم أن أبدأ إجراء محادثات سياسية وأن أعمل على تحريك هذه العملية خلال الفترة المتبقية من ولايتي.

وفي الختام، لا بد من فتح الطريق المؤدي إلى الاندماج في أوروبا. ويجب الاتفاق على إصلاح الشرطة بحيث يمكن التوقيع على اتفاق تحقيق الاستقرار والانتساب وتنفيذه. ولا بد من نقل المتهمين المتبقيين بشكل عاجل إلى محكمة لاهاي. ولا بد أن يوضع الإصلاح الدستوري على مساره الصحيح. ولا بد من استكمال الانتقال.

وآن الأوان ليرتقي القادة البوسنيون إلى المستوى المطلوب. وبطبيعة الحال، على المجتمع الدولي ألا يتردد في التزامه بتقديم المساعدة. وعليه أن يواصل بفعالية سياسته لتقديم المشورة والتوجيه للسلطات البوسنية إلى أن يتم التوصل إلى مرحلة لا تعود هناك حاجة فيها إلى مكتب الممثل السامي.

وعلى أوروبا، قبل كل شيء، أن تدرك المسؤولية الحقيقية التي تترتب على دعم البوسنة والهرسك في مسيرتها صوب الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي. وعلاوة على ذلك، على أوروبا أن تقدر المطالب المعقدة والفريدة المتمثلة في مساعدة التكامل الأوروبي في البوسنة والهرسك وأن تستجيب لهذه المطالب.

وما زالت هناك العديد من التحديات في هذه الفترة الحرجة حينما تحاول البوسنة والهرسك أن تقف على قدميها تماما. وعلى المجتمع الدولي ألا يتغاضى عنها أو يشعر بالضجر عند هذه النقطة، بالرغم من أن دوره يتغير. وستكون هناك العديد من العقبات والعوائق، ولكن تقدم البوسنة والهرسك نحو التكامل الأوروبي - الأطلسي ستحدده إنجازاتها بالذات وتلك الإنجازات وحدها. ويتحمل مجلس الأمن المسؤولية عن ضمان ألا تحدد هذا التقدم عوامل خارجية.

وهناك تحديات عديدة تواجه الحكومة البوسنية التي انتخبت حديثا. كما ستكون هناك العديد من التحديات أمام خلفي، السفير لاجاك ممثل سلوفاكيا، الذي عينه المجلس التوجيهي لمجلس تنفيذ السلام الأسبوع الماضي والذي سأسلمه مهام منصبي في تموز/يوليه.

وأود أن أشكر الأمين العام ومجلس الأمن على الدعم الذي تلقيته خلال فترة ولايتي. ودأبت على الانشغال في البوسنة والهرسك لفترة ١٥ عاما في أدوار مختلفة وكان من دواعي شرفي بشكل خاص أن أعمل هناك بصفتي الممثل السامي والممثل الخاص للاتحاد الأوروبي. وسأواصل تقديم المساعدة بأي طريقة ممكنة. وأعتزم اعتزاما كاملا أن أبقى بالقرب من البوسنة والهرسك، وهي بلد أصبحت أعرفه جيدا وأحبه كثيرا. وسأراقب مسيرته عن كثب وأشارك فيها بينما يمضي على الطريق الصعب ولكنه واعد نحو مستقبل أكثر إشراقا.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر السيد شفارتز - شيلينغ على إحاطته الإعلامية التي استحوذت على تفكير عميق والشاملة. أعطي الكلمة الآن لدولة السيد نيكولا سبيريتش، رئيس مجلس وزراء البوسنة والهرسك، للإدلاء ببيان.

السيد سبيريتش (البوسنة والهرسك) (تكلم بالبوسنية؛ ووفر الوفد الترجمة الشفوية بالانكليزية): في كانون الثاني/يناير من هذا العام، خاطبت مجلس النواب التابع للجمعية البرلمانية في البوسنة والهرسك، وقدمت البرنامج المقبل الذي يستمر لفترة أربع سنوات بحماسة وبرغبة في تحقيق تغييرات حاسمة على جميع الصعد. وفي ما يلي ملخص موجز للبرنامج: إجراء تعبئة عامة للقوى الإيجابية في بلدنا وضرورة التوصل إلى حل توفيقي وإيجاد مصالح مشتركة في كل مكان. وفي بداية ولايتي بالذات، أوضحت بجلاء أنني من بين الجمود والعمل، سأختار العمل بوصفه السبيل الوحيد للمضي إلى الأمام.

وإدراكا لأهمية المرحلة التاريخية وللتحديات التي تواجه البوسنة والهرسك، أكدت على أن أهم الأهداف البرنامجية لولايتي هي إصلاح الشرطة ومواصلة إصلاح الدفاع تمشيا مع العضوية في الشراكة من أجل السلام، ومواصلة الجهود بشأن الإصلاح الدستوري، والإصلاح الاقتصادي وتكثيف التعاون مع المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة. وخلال فترة ولايتي، سأكون ملتزما التزاما تاما بعملية الإصلاح. وأود أن اطلع المجلس بشكل موجز على العقبات التي نواجهها والتقدم الذي أحرزناه حتى الآن.

في ما يتعلق بإصلاح الشرطة، أجرينا في الفترة السابقة مفاوضات ولكننا لم نتوصل إلى اتفاق. وللأسف، فإن بعض الجماعات السياسية تجاهلت مساعي الآخرين واستعدادهم للتوصل إلى حل توفيقي، باحتفاظها بمواقف متطرفة. وبسبب موقف القبول أو الرفض الذي تتخذه هذه الجماعات، لم نتمكن من التوصل إلى اتفاق من شأنه أن يقودنا مباشرة إلى التوقيع على اتفاق تحقيق الاستقرار والانتساب مع الاتحاد الأوروبي.

ويدهشني أن أشهد مثل ذلك الانعدام للمسؤولية في الحكم من جانب ممثلي تلك الجماعات السياسية فضلا عن عدم إدراكها أن الإصلاح مسألة تتعلق بعملية وليس مسألة آنية. ويتعلق السؤال بكيفية المضي قدما وبكيفية التوصل إلى الاتفاق الذي تمس الحاجة إليه. ولا توجد سوى إجابة واحدة هي: الحوار المستمر بين القادة السياسيين المنتخبين ديمقراطيا.

وفي بلد مثل بلدي، ينبغي أن يصبح الحوار أمرا دائما. ولذلك السبب، فإنني أغتنم أي فرصة للتشديد على أن الأمر الوحيد الذي ينبغي ألا يتوقف أبدا في البوسنة والهرسك هو الحوار. وللأسف، نحن في البوسنة والهرسك ندرك جيدا ما يحصل حينما يتوقف الحوار وندرك الثمن الباهظ الذي دفعناه في الحرب الماضية. وحاليا، فإن المشكلة الأساسية في البوسنة والهرسك هي انعدام الحوار السياسي. وفي الواقع، فإن ذلك الحوار لا يوجد إلا حينما يبدأه أو يساعده ممثلو المجتمع الدولي.

أما بالنسبة للإصلاح الدستوري، فإنني أود أن أغتنم هذه الفرصة لأؤكد مجددا على تصميمنا وحزمنا إزاء تسوية هذه المسألة. وللأسف، فإن هذه المسألة سببت العديد من الانقسامات في الماضي. وبالرغم من أن هذا كان مخالفا لمصالح مواطني البوسنة والهرسك، كان البعض من المكر بحيث استخدموا المسألة لمجرد الحصول على مكاسب انتخابية. لقد جمّد هذا الإعراب الكاذب عن الحب للبوسنة والهرسك والاهتمام بأمرها المضي في تطوير مؤسسات الدولة. وحان الوقت لتركه جانبا والشروع في المفاوضات من منطلق الاحترام الكامل والتفاهم والاستعداد للتوفيق. ولا يمكنني القبول بأن نستسلم جميعا، ومعنا ممثلو المجتمع الدولي المعنيون بهذه المسألة، لمن لا يعني التوفيق في نظرهم إلا تخلي خصومهم السياسيين عن جميع أفكارهم دون قيد أو شرط.

ولا ينبغي أن تصبح هذه حالة فيها فوز وخسارة. فليس ذلك تقدما بل هو جمود. ولا ينبغي أن يصاب بلدي بحالة من الشلل؛ بل يجب أن يظل في حركة دائمة صوب الاندماج الأوروبي الأطلسي.

وبغض النظر عما قلته قبل ذلك، لا أريد أن أبدو متشائما بشكل كامل. فأنا بطبيعتي متفائل، وبالنظر إلى الموقف الذي أعتنقه، لا سبيل إلى أن أتصرف على نحو مختلف. ومع ذلك فقد حققت البوسنة والهرسك الكثير في الآونة الأخيرة. وكما يدرك المجلس، أذن لنا بعضوية برنامج الشراكة من أجل السلام. وكان ذلك في نظرنا مكافأة لنا على كل ما تحقق في مجال إصلاح الدفاع.

وقد اختتمت البوسنة والهرسك بنجاح المفاوضات التقنية بشأن توقيع اتفاق للاستقرار والانتساب مع الاتحاد الأوروبي. ويمكنني لذلك أن أقول بفخر إن البوسنة والهرسك قد انتقلت مما يطلق عليه حقبة دايتون إلى "حقبة بروكسل". ومن ثم فقد قدمت إلى جميع الوزارات قائمة بالقوانين المستمدة من الشراكة الأوروبية وطلبت إليها أن تبدأ العمل بشكل عاجل في هذه المسألة وأن تفيد، شهريا، بالتقدم المنجز.

وأعلم أنه كان يمكن عمل ما هو أكثر من ذلك بكثير، وأعترف بأننا على الطريق إلى غايتنا النهائية صادفنا عدة عقبات، معظمها ذات طابع سياسي. وفي أول ولايتي، أصررت على إظهار الوطنية بشكل أقوى تجاه الدولة، ولكن يؤسفني أن أقول إن بعض الأشخاص، عن قصد أو بالمصادفة، قد تجاهلوا نداءاتي باستمرار. كما أكدت باستمرار أهمية بناء الثقة داخل البوسنة والهرسك. ومن الواضح فيما أعتقد أن بناء الثقة يمكن أن يمثل الحل لكثير من المشاكل في بلدنا وأنه "الإصلاح الذي يفوق كل الإصلاحات الأخرى". وأخشى أننا لو فشلنا في هذا

المسعى، فلن يسفر أي من جهودنا الأخرى عن نتائج ذات أهمية وأن تبدو الإصلاحات التي طبقت أخيرا غير ناجحة.

وفيما يتعلق بالتعاون مع المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة، أود أن أغتنم هذه الفرصة لتأكيد أن موقفي واضح: التعاون الكامل مع المحكمة أمر ضروري للتغلب على هذه المسألة، التي شكلت عبئا طوال هذه المدة. وقد اشتد الجدل في الماضي داخل إطار الدولة عن المتعاونين وغير المتعاونين. ولكني أرى شخصيا أن نلقي جانبا بتلك الاتهامات حتى لا نضيع الجهد بل نحقق نتائج ملموسة.

واسمحوا لي أن أقول بضع كلمات عن دور المجتمع الدولي في البوسنة والهرسك. أولا وقبل كل شي، أود أن أعرب عن صادق امتناني للممثل السامي على كل ما يفعله من أجل البوسنة والهرسك وعلى الفلسفة السياسية الجديدة التي أدخلها خلال فترة ولايته. وأود أن أشكره على استخدامه ما لديه من حكمة وصبر وخبرة دبلوماسية في أن يبعث برسالة واضحة للزعماء المحليين بأنه يفضل أن يرى ”جراما واحدا من التوفيق على الصعيد المحلي على أن يرى طنا من سلطات بون“. وتدفعنا هذه السياسة إلى العمل معا والبحث عن حلول توافقية على الدوام. غير أن البعض لم يفهموا تلك السياسة على وجهها الصحيح، وما زالوا ينتظرون ممثلا ساميا يفرض الحلول ويغطي على عجزهم عن التقدم وافتقارهم إلى المسؤولية.

كما أود أن أغتنم هذه الفرصة لأشكر الممثل السامي وهذه الهيئة الموقرة على حل مسألة ضباط الشرطة الذين سُحبت شهادات أهليتهم. ونقدر ذلك تقديرا كبيرا جدا لأن هذه المسألة سبق أن أثارت ضجة على الساحتين العامة والسياسية في البوسنة والهرسك. وأدرك أن هذا ليس حلا مثاليا، ولكني أدرك أيضا أنه لم يكن ممكنا تحقيق المزيد في هذا الصدد.

لقد فعل المجتمع الدولي الكثير في البوسنة والهرسك. غير أن في لغتنا تعبيرا يقول ”إن الذين لا يرتكبون أخطاء لا يصنعون شيئا“. وأخشى أن اعتماد السياسيين المحليين على المجتمع الدولي هو من صنع المجتمع الدولي، وهذا ليس مفيدا. إذ ينبغي أن يصبح الممثلون المنتخبون أصحاب المصلحة الرئيسيين في مستقبل بلدنا؛ وبوسعهم أن يكونوا كذلك، وينبغي أن يسمح لهم به.

أما الشيء الذي لا يمكنني قبوله فهو الرأي القائل بأن لدينا في البوسنة والهرسك علاقة نموذجية مع المجتمع الدولي ولكن سياسيين محليين سيئين يفتقرون إلى المسؤولية. وأود التنويه هنا أيضا بأن البوسنة والهرسك دولة قيّمت فيها جميع مشاريع المجتمع الدولي بأنها مشاريع ناجحة، بينما التقييم العام من المجتمع الدولي ذاته هو أن البوسنة والهرسك لم تحقق تقدما كافيا وأنها لا تستطيع التحرك قدما للأمام. وأعتقد أن البوسنة والهرسك دولة ليس فيها ذنب مطلق أو براءة مطلقة، وأن الجميع ينبغي أن تحملوا نصيبهم من المسؤولية عن حالات التأخير والفشل. وعلينا في المستقبل أن نخطو معا خطوة للأمام.

وأعتقد أن المجلس يدرك الحالة في البوسنة والهرسك عقب صدور حكم محكمة العدل الدولية المتعلق بطلب منح سريبرينيتسا وضعا خاصا. وموقفي واضح في هذا الصدد: إن سريبرينيتسا جديرة بأن يوجه إليها اهتمام خاص ولكن ليس بمنحها مركزا خاصا. ولست متأكدا من أن بلدا هو نفسه في وضع خاص يملك أن يمنح وضعا خاصا لجزء من إقليمه بدون أن تترتب على ذلك نتائج خطيرة.

وأخيرا، اسمحوا لي بالتشديد على أن إحراز التقدم في البوسنة والهرسك يتوقف كليّة على الاتفاق بين شعوبها، لأن لا شيء سوى الحوار وليس الحلول المفروضة من الخارج، يمكن أن يوفر مستقبلا متسما بالرخاء مقبولا من

الجميع. ولقد شعرنا دائما بالامتنان نحو المجتمع الدولي على مساعدته وجهوده، ولكن القرار النهائي عن مستقبل بلدي يجب أن يتخذه ممثلوه المنتخبون. ولدينا ثقة في أن الممثل السامي الجديد سيقبل هذه الفكرة كما فعل السيد شفارتز - شيلينغ الذي أود أن أشكره مرة أخرى على كل ما قام به.

السيد سباتافورا (إيطاليا) (تكلم بالانكليزية): بصفتي أول من يتكلم من أعضاء المجلس في هذه الجلسة، أود أن أعرب عن ترحيبي الشديد بالممثل السامي، السيد شفارتز - شيلينغ، وبرئيس مجلس وزراء البوسنة والهرسك، السيد نيكولا شبيريتس. وأود أن أشكر كليهما على بيانيهما، اللذين زودانا بتقييم شديد الوضوح والسلاسة لآخر التطورات في البوسنة والهرسك وبمؤشر للأولويات، الأولويات الصحيحة، التي يجب أن يتصدى لها البلد في الأشهر والسنين المقبلة.

واسمحوا لي أن أقتبس بضعة أسطر من البيان الذي أدلى به السيد شفارتز - شيلينغ أرى أنها توجز الموقف بأسره:

"إن أمام البوسنة والهرسك فرصة فريدة وفرصة تاريخية لتقترب من أوروبا خطوة هامة أخرى. ويجب أن يغتنم قادتها هذه اللحظة". (أعلاه)

وأرى أن هذا سوف يشكل العنصر الأساسي في المستقبل.

وتعرب إيطاليا عن تأييدها الكامل للبيان الذي سيدلي به في وقت لاحق الممثل الدائم لألمانيا باسم الاتحاد الأوروبي. وأود لذلك أن أكتفي بإضافة ملاحظات قليلة مستمدة من تجربتنا الوطنية.

في ٣ أيار/مايو ٢٠٠٧، وافقت الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي على نص اتفاق الاستقرار والانتساب. وهذا الاتفاق الآن جاهز للإبرام، وأمام البوسنة والهرسك فرصة اتخاذ خطوة ملموسة للأمام، كما قيل من قبل، على طريقها إلى الاندماج الأوروبي. غير أن توقيع الاتفاق يتوقف على إحراز تقدم ملموس في الوفاء بالالتزامات المعلقة، وأولا وقبل كل شيء في تنفيذ إصلاح الشرطة، وفي التعاون الكامل مع المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة.

وتنتظر إيطاليا من قادة البوسنة والهرسك أن يفوا سريعا بما عليهم من التزامات، ولا سيما في مجال إصلاح الشرطة، امتثالا للمبادئ التوجيهية الثلاثة التي حددها الاتحاد الأوروبي في بداية المفاوضات، والتي تتجسد في التقرير النهائي للمديرية المعنية بإعادة هيكلة الشرطة. ونهيب بالزعماء السياسيين في البوسنة والهرسك أن يتحملوا مسؤولياتهم ويعملوا على إبقاء البلد على المسار المؤدي إلى الاندماج الأوروبي.

وليس الإصلاح الدستوري أعظم تحد يواجه البوسنة والهرسك فحسب بل هو أيضا الأولوية العليا من حيث إيجاد هياكل حكومية أكثر فعالية في الأداء وتمكين البلد من التحضير للاندماج في المجتمع الأوروبي الأطلسي. ويلزم أن ننشط مقترحات الإصلاح التي وضعت في ربيع ٢٠٠٦. فقد توقفت تلك العملية، كما سلفت الإشارة، منذ أكثر من عام، ونؤيد الجهود الجاري بذلها من جانب المجتمع الدولي لكفالة إنجازها بنجاح.

وتعرب إيطاليا عن تأييدها للحكم الصادر من محكمة العدل الدولية بشأن مذبحة تموز/يوليه ١٩٩٥ في سريبرينيتسا. ونرى أن ينفذ الحكم بدقة متناهية، وذلك أيضا لزيادة التحقق من المسؤولية وكفالة أن تسود العدالة. وفي نفس الوقت، نعتقد أن البوسنة والهرسك يجب أيضا أن

تتطلع نحو المستقبل وينبغي ألا تدع أحداث الماضي المفجعة تستحوذ على كل اهتمامها.

في ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠٠٧، بعث السفير السير جونز باري، رئيس مجلس الأمن، رسالة إلى سلطات البوسنة والهرسك تتعلق بمسألة إلغاء شهادات الأهلية لأفراد الشرطة، وذلك من أجل التوصل إلى حل لتلك المسألة التي طال أمدها. إننا ندعو مكتب الممثل السامي وبعثة شرطة الاتحاد الأوروبي إلى المتابعة الحثيثة لتنفيذ الأحكام والشروط المبينة في هذه الرسالة.

ولقد أيدت إيطاليا القرار الذي اتخذه المجلس التوجيهي لمجلس تنفيذ السلام في ٢٧ شباط/فبراير بتأجيل إغلاق مكتب الممثل السامي حتى حزيران/يونيه ٢٠٠٨، ونحن مستعدون لاستعراض الحالة في اجتماعات مجلس تنفيذ السلام التي ستُعقد في وقت لاحق، في تشرين الأول/أكتوبر من هذا العام وفي شباط/فبراير ٢٠٠٨.

وتظل إيطاليا ملتزمة بتحقيق استقرار وتنمية المؤسسات الديمقراطية في البوسنة والهرسك وبإدماج البلد في المؤسسات الأوروبية والأطلسية. وفي نفس الوقت، نظل ملتزمين التزاما راسخا بعملية تسليم السيطرة الكاملة إلى السلطات البوسنية وبالتقليص التدريجي للوجود الدولي في البوسنة والهرسك، وذلك تمشيا مع قرار مجلس تنفيذ السلام.

وكما ذُكر، سيكون هذا آخر ظهور للسيد شفارتز - شيلينغ أمام مجلس الأمن. لذلك اسمحوا لي بأن أضم صوتي إلى صوت رئيس المجلس في تقديم الشكر إليه باسم كل واحد منا على التزامه الراسخ وجهوده المضنية وقيادته القوية في مساعيه الشاقة.

السيد ماتولاي (سلوفاكيا) (تكلم بالانكليزية): أود في البداية أن أضم صوتي إلى أصوات من سبقوني في تقديم الشكر إلى الممثل السامي والممثل الخاص للاتحاد الأوروبي السيد شفارتز - شيلينغ على إحاطته الإعلامية الأخيرة بشأن التطورات الحديثة في البوسنة والهرسك. في الوقت ذاته، أود أن أرحب في المجلس بسعادة السيد نيكولا سبيريتش، رئيس مجلس وزراء البوسنة والهرسك، وأن أشكره على ملاحظاته الثاقبة.

وتؤيد سلوفاكيا البيان الذي سيدلي به في وقت لاحق من هذا الصباح ممثل ألمانيا باسم الاتحاد الأوروبي. ولذا سأقتصر على النقاط التالية.

أولا، أود أن أعرب عن تأييدنا المتواصل للممثل السامي والممثل الخاص للاتحاد الأوروبي وللجهود الجارية التي يبذلها مكتبه لتسهيل إرساء الثقة والطمأنينة بين الطوائف وتعميق المسؤولية، بما في ذلك عن طريق التعزيز التدريجي للملكية المحلية، التي هي المبدأ الموجه لسياسة الاتحاد الأوروبي تجاه البلد المعني.

وأود هنا أن أعيد تأكيد رأينا - الذي تم الإعراب عنه في تشرين الثاني/نوفمبر من العام الماضي - القائل إن البنية الدستورية الحالية لا تتيح التخلي الفوري عن صلاحيات بون. وما زلنا نرى أن تنفيذ الإصلاح الدستوري أمر حيوي لتحقيق المزيد من التطورات الإيجابية في هذا الصدد. ونعتقد أنه لكي يكون الإصلاح الدستوري ناجحا يجب أن يكون عملية مدفوعة من أسفل، وأن يستند إلى نفس مبدأ الملكية المحلية القوية والحوار المكثف بين كل شرائح مجتمع البوسنة والهرسك. وفي نفس الوقت، نعتبر أنه لا غنى عن دور المجتمع الدولي، خصوصا في إعادة الإصلاح الدستوري إلى مساره والإبقاء على تقدمه.

ثانيا، أود أن أضم صوتي إلى أصوات المتكلمين الآخرين، وبينهم الممثل السامي، في الإعراب عن التقدير لتشكيل المجلس الجديد لوزراء البوسنة والهرسك الذي أعاد تأكيد تفانيه في مسيرة الاندماج الأوروبي - الأطلسي.

وترحب سلوفاكيا بالانتهاء مؤخرا من وضع نص اتفاق تحقيق الاستقرار والانتساب مع البوسنة والهرسك. وإننا نتطلع مع الدول الأخرى في الاتحاد الأوروبي إلى تلبية السلطات الجديدة لكل الشروط اللازمة لإبرام وتوقيع الاتفاق على النحو المبين في الاستنتاجات ذات الصلة لمجلس الاتحاد الأوروبي. وأود أن أؤكد مجددا دعم سلوفاكيا القوي للتوجه الأوروبي – الأطلسي لدى البوسنة والهرسك – أو، كما سماها السيد سبيريتش، ''حقبة بروكسل'' في البوسنة والهرسك.

ثالثا، نحن نفهم أيضا أن ثمة حاجة إلى المضي قدما في إصلاح الشرطة، الذي هو في رأينا جزء من عملية الإصلاح المعقدة في البوسنة والهرسك. ونرى أن هذه المسألة المعقدة جدا تمثل أثمن إنجاز في وقت السلم في البلد في فترة ما بعد الصراع، وهو الأمن الشخصي للأفراد المنتمين إلى كيانات مختلفة. لذلك لا نزال ندعو إلى نهج الخطوة خطوة، الذي ينبغي، في رأينا، أن يكون مصحوبا بحوار بين الطوائف على جميع المستويات.

أخيرا وليس آخرا، أود أن أرحب ترحيبا حارا بالحل الذي اعتمده المجلس لمسألة عدم منح الشهادات، والذي تم التوصل إليه نتيجة لجهود مشتركة لأعضائه مع مكتب الممثل السامي والأمانة العامة للأمم المتحدة. وبصفة خاصة، نعترف مع بالغ التقدير بأن هذا الحل لا يحفظ تراث قوة الشرطة الدولية في البوسنة والهرسك فحسب، بل يؤكد أيضا المبدأ التوجيهي للاتحاد الأوروبي الخاص بسياسة الملكية المحلية.

في الختام، أود أن أعرب عن تقدير وفدي لجميع الأعمال التي قام بها الممثل السامي شفارتز – شيلينغ، الذي رافق البلد في مرحلة صعبة من تطوره وانتقاله. إننا نثني على عمله، ونعتقد أن أحد المنجزات التي تحققت تحت قيادته هو إتاحة الفرصة للبوسنة والهرسك كي تصنع مستقبلها بطريقة مجدية، مع اضطلاعها بملكية العملية وحصولها على التوجيه من المجتمع الدولي. لقد قال السيد شفارتز – شيلينغ إنه ستكون هناك تحديات عديدة أمام خلفه، السفير لاجكاك. ونحن واثقون بأنه ستكون هناك عملية انتقال سلسة، نشكر كل الشركاء عليها سلفا.

السيد كومالو (جنوب أفريقيا) (تكلم بالانكليزية): نحن أيضا نود أن نشكر الممثل السامي السيد شفارتز – شيلينغ على تقريره وإحاطته الإعلامية الشاملين. ومن المشجع لنا أن نلاحظ التطورات الإيجابية العديدة التي تدل على أن البوسنة والهرسك تتقدم على الطريق نحو إقامة ديمقراطيه فعالة تماما.

ورغم أن البوسنة والهرسك قطعت خطوات هائلة نحو إقامة نظام سياسي يعمل على المبادئ الديمقراطية، ما زال هناك الكثير مما ينبغي تحقيقه، خاصة فيما يتعلق بسد الفجوة العرقية وتشجيع المصالحة بين مختلف المجموعات العرقية في البلد. ويساورنا القلق بصفة خاصة إزاء التطورات المتصلة بجمهورية صربسكا وكذلك إزاء التراجع الواضح في مقاطعة برشكو وإضفاء الطابع المتطرف على القضايا المتعلقة بالعرق. هذه العوامل يمكنها أن تقوض الاستقرار في البلد.

إن البلقان تشكل منطقة تحيط بشعوبها دول غالبا ما تمثل نفس المجموعات السكانية. وزعزعة الاستقرار الداخلي في أي بلد من بلدان المنطقة يمكنها دائما أن تقوض المنطقة بأسرها، وليست البوسنة والهرسك في هذا استثناءً. إن إحدى وسائل بناء مجتمع متعدد الأعراق في البوسنة الهرسك هي استمرارها في السير على طريق الإصلاح وعمل البرلمان بعزم على اعتماد حزمة التعديلات المطلوبة، التي من شأنها أن تضمن العملية الأوسع للإصلاح الدستوري الذي

هو أمر ضروري لضمان الحكم الفعال لجميع مواطني البوسنة والهرسك.

ويجب أن تواصل البوسنة والهرسك التركيز على تنفيذ الإصلاحات، لأن ذلك سيضمن الاستقرار الطويل المدى لمجتمع ديمقراطي ومزدهر. ويجب التوصل إلى اتفاق سياسي حول إصلاح الشرطة واستكمال الدمج الكامل للقوات المسلحة في البوسنة والهرسك لضمان تعزيز التعاون مع نظام العدالة في مكافحة الجريمة المنظمة.

ولقد لاحظنا بقلق الصعوبات المتعلقة بالعودة الدائمة للاجئين والمشردين داخليا، الذين يقدر عددهم بما يزيد على ١٣٠ ٠٠٠ شخص. وما يبعث على القلق بصفة خاصة هو استنتاج مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين بأن العائدين المنتمين إلى مجموعات الأقليات يعيشون في ظل ظروف مزرية ولا يحصلون حتى على الخدمات الأساسية أو يحصلون على قدر محدود منها. إننا ندعو إلى بذل المزيد من الجهود المنسقة لتمكين الأشخاص الراغبين في العودة من أن يعودوا مع ضمان حقوقهم وتلبية احتياجاتهم.

أخيرا، نحن نؤيد الممثل السامي وسياسة التسليم التدريجي للمسؤوليات إلى قيادة البوسنة والهرسك. لذا فمن المهم الحفاظ على هذا التقدم حتى يمكن للبوسنة والهرسك أن تصبح بلدا أكثر ديمقراطية ومتعدد الأعراق ومستقرا وأن يسهم في سلام واستقرار منطقة البلقان وتنميتها الاقتصادية.

السيد تشركن (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): نرحب بالمشاركة في اجتماع مجلس الأمن اليوم مع السيد نيكولا سبريتش، رئيس مجلس وزراء البوسنة والهرسك. لقد استمعنا باهتمام لعرضه تقييم القيادة البوسنية للحالة الراهنة في البلد. ونشعر بالامتنان للسيد كرستيان شفارتز - شيلينغ، الممثل السامي لتنفيذ اتفاق السلام بشأن البوسنة والهرسك، على تقريره للمجلس (S/2007/253، المرفق) وعلى إحاطته الإعلامية الموضوعية بشأن التطورات التي حصلت مؤخرا في البلد وبشأن أعمال مكتب الممثل السامي في إطار ولايته عملا بقرار مجلس الأمن ١٧٢٢ (٢٠٠٦).

وبشكل عام، نشيد بالسيد شفارتز - شيلينغ على العمل الذي اضطلع به خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وننوه بالنهج المتوازن الذي اتخذه إزاء تحقيق مصالح الأطراف البوسنية، بغية مساعدتها على التوصل إلى حل توفيقي من خلال الحوار البنَّاء. ويحدونا الأمل في أن يستمر الممثل السامي في اتخاذ ذلك النهج، المقصود به بقدر الإمكان دعم الآليات السياسية والدبلوماسية وتشجيع المبادرات المحلية ورفض اللجوء غير المقيد لاستخدام صلاحيات بون.

إن إحراز نجاح في عملية التطبيع الشامل في البوسنة والهرسك ما زال يتوقف بقدر كبير على الأسس القوية لاتفاق دايتون، الذي أظهر عمليا أنه يمثل أداة فعالة للمحافظة على الاستقرار. وهذا يتصل بشكل خاص بالهدف ذي الأولوية المتمثل في زيادة تعزيز مناخ الثقة والحوار البناء بين شعوب البوسنة بشأن جميع المسائل المعلقة، فضلا عن أهمية التأني في بحث الأطراف البوسنية عن حلول مقبولة بشكل متبادل في بناء البوسنة الديمقراطية والمستقرة بوصفها دولة تكاملية ومتعددة الأعراق تتألف من كيانين وكفالة التطور لشعوبها الثلاثة.

ونشيد بالممثل السامي على جهوده للمساعدة في العملية الجارية للإصلاح في البوسنة والهرسك. ونحن مقتنعون بأنه بغية أن يمضي ذلك الإصلاح قدما، لا بد أن يستند إلى الحالة الفعلية في البلد؛ ولا بد من النظر المتأني في جميع الخطوات المقرر اتخاذها، ولا بد من المراعاة الكاملة لمصالح الأطراف البوسنية. ونرى أنه ينبغي عدم استخدام الأدوات المتاحة للممثل السامي أو آلية فرض الجزاءات

لتعزيز جدول أعمال يتجاوز اتفاق دايتون، وخاصة في ما يتعلق بالشرطة والإصلاح الدستوري. وينبغي أن يقوم إحراز تقدم في ذلك الإصلاح بشكل صارم على أساس التوصل إلى توافق للآراء بين الأطراف البوسنية.

ونحيط علما بالجهود المتوازنة التي بذلها الممثل السامي في الفترة الصعبة التي أعقبت إجراء الانتخابات العامة في البوسنة والهرسك في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦. ونأمل أن يستمر الممثل السامي في اتخاذ نهج متأن وأن يفكر مليا في أي تدبير سيتم اتخاذه. وفي إطار الاستعراض المقبل في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧، يحدونا الأمل في أن يراعي أعضاء المجلس التوجيهي لمجلس تنفيذ السلام الوقائع، وليس مراعاة بعض التهديد المتخيل للاستقرار في البوسنة والهرسك. وهذا يتصل أولا وقبل كل شيء بالخطابة السياسية التي كثيرا ما تسمع في البوسنة والهرسك، ومن الواضح أنها ترمي إلى دغدغة حساسيات المجتمع الدولي. ونؤيد نقلا مبكرا للمسؤولية عن إدارة شؤون البلد إلى الجانب البوسني، بما في ذلك ما يتعلق بالتحويل المقبل لمكتب الممثل السامي إلى بعثة تابعة إلى الاتحاد الأوروبي. وندعو إلى زيادة الجهود في هذا المجال، ونشارك تقييم الاتحاد الأوروبي بأن الحكومة البوسنة قادرة على أن تسيطر بشكل فعال على الحالة في البلد. وينعكس ذلك في تخفيض قوة الاتحاد الأوروبي في البوسنة والهرسك بما يقارب الثلثين.

وفي ما يتعلق بالشعور بالقلق الذي يسمع مرارا وتكرارا حيال أن المسائل المتعلقة بكوسوفو تؤثر على الحالة في البوسنة والهرسك، فإننا مقتنعون بأنه بدلا من اتخاذ تدابير صارمة في البوسنة والهرسك ذاتها، علينا أن نركز على التفاوض للتوصل إلى تسوية توفيقية مستدامة تجاه مركز كوسوفو في المستقبل من شأنها أن تحقق استقرار الحالة في المنطقة ولا تشكل سابقة غير مرغوب فيها. وروسيا، بوصفها عضوا في المجلس التوجيهي لمجلس تنفيذ السلام وعضوا في فريق الاتصال، ستواصل، بالاتصال الوثيق مع الممثل السامي، الاضطلاع بدور فعال وبنَّاء في الجهود الدولية الرامية إلى دعم قيادة البوسنة والهرسك وفي إحراز تقدم مستمر بشأن الإصلاح السياسي والاقتصادي.

السيد ليو زنمين (الصين) (تكلم بالصينية): أود أولا وقبل كل شيء أن أشكر الممثل السامي شفارتز - شيلينغ على إحاطته الإعلامية. ونشيد به على الجهود التي بذلها لتعزيز العملية السياسية في البوسنة والهرسك منذ أن تولى منصبه. كما أشكر دولة السيد نيكولا شبريتش، رئيس مجلس وزراء البوسنة والهرسك، على بيانه. ويسرنا أن نلاحظ على مدى أكثر من ١٠ أعوام منذ التوقيع على اتفاق دايتون للسلام، أن البوسنة - من خلال جهودها بالذات وبمساعدة المجتمع الدولي - اتخذت العديد من الخطوات الإيجابية وأحرزت نتائج ملحوظة في بناء المؤسسات والانتعاش الاقتصادي وسيادة القانون والانسجام العرقي.

وفي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦ أجرت البوسنة والهرسك بشكل مرض انتخابات عامة وشكلت حكومة جديدة. وبدأت البوسنة والهرسك عملية للاندماج التدريجي في الاتحاد الأوروبي. ونشيد بالاتحاد الأوروبي على الدور الهام الذي اضطلع به في تعزيز الاستقرار والأمن والتنمية الاقتصادية والاجتماعية. ويسرنا أن نشهد الاندماج التدريجي للبوسنة والهرسك في المجتمع الأوروبي. لقد أحرز التقدم الحالي بشق الأنفس؛ ونأمل أن تقدر جميع الأطراف ذلك التقدم وأن تواصل البوسنة والهرسك، بمساعدة المجتمع الدولي، إحراز تقدم وتحقيق اختراقات في المجالات الرئيسية للإصلاح بغية إنشاء نظام سياسي أكثر نضجا وتحقيق الانسجام الحقيقي والتطور المشترك لجميع المجموعات العرقية.

وتشعر الصين بالسرور إذ تلاحظ أن مسألة عدم منح الشهادة لضباط الشرطة السابقين – وهي تركة تعود لتاريخ البلد – تمت تسويتها بطريقة مرضية. ونشيد بالممثل السامي وبإدارة عمليات حفظ السلام وبالآخرين على جهودهم. ويحدونا الأمل في أن تنفذ البوسنة والهرسك تنفيذا صارما قرارات مجلس الأمن، وأن تعجل بعملية الإصلاح وبالمحافظة على الاستقرار الاجتماعي. وتود الصين أن تشارك المجتمع الدولي، وأن نبذل جهودنا بالذات لمساعدة البوسنة والهرسك على تحقيق الاستقرار والتنمية لأجل طويل.

السيد إكوبي (الكونغو) (تكلم بالفرنسية): يود وفدي بدوره أن يرحب بوجود رئيس مجلس وزراء البوسنة والهرسك. كما نود أن نشكر الممثل السامي على عمله الممتاز وعلى تقريره الأخير (S/2007/253، المرفق).

منذ الجلسة الأخيرة لمجلس الأمن التي كرست للحالة في البوسنة والهرسك، تم إجراء الانتخابات العامة. واتسمت هذه الانتخابات بأهمية حاسمة للبلد ولآفاقه في المستقبل. وللأسف، يفيد الممثل السامي بأن الانتخابات لم تنه الخطابة ذات النعرة القومية، التي من الواضح أنها تشكل مصدرا للتوتر وداعيا للقلق. وبالرغم من ذلك، نلاحظ أن معظم المؤسسات تم إنشاؤها: فعلى سبيل المثال، تم تشكيل حكومة جديدة، مع إدارات جديدة في معظم مناطق البلد. وكان من نتائج الانتخابات التي أجريت في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦ انخفاض الأحزاب ذات النعرة القومية، وعلى نحو خاص، تقاسم السلطة بين القوى السياسية المختلفة على جميع المستويات. إن من شأن نجاح الانتخابات أن يمكن من إطلاق عملية الإصلاح الدستوري من جديد والتفاوض مع الاتحاد الأوروبي بشأن إبرام اتفاق الاستقرار والانتساب. وكما أشار الممثل السامي، فإن التقدم في هذا المجال قد أبطأ بسبب الشكوك السياسية السائدة في المنطقة.

ويبدو لنا أنه من المفيد أكثر من أي وقت مضى أن نعيد التأكيد على ضرورة تشجيع السكان المحليين على تسلم إدارة شؤونهم ومستقبلهم في أسرع وقت ممكن. إن النتائج التي تمخضت عنها انتخابات شهر تشرين الأول/أكتوبر، التي نظمتها السلطات المحلية نفسها لأول مرة، مؤشر مشجع في هذا المجال وهو يظهر الرغبة الحقيقية لجميع الأحزاب المهتمة ببناء دولة فعالة وحديثة وديمقراطية.

ومع ذلك، ما زال هناك الكثير مما ينبغي عمله لمساعدة البوسنة والهرسك لضمان تحولها إلى دولة تنعم بالسلام والمصالحة وتكون مندمجة في أوروبا وفقا لتنفيذ اتفاق السلام والقرار ١٧٢٢ (٢٠٠٦)، الذي تم اعتماده في ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦.

ويجب قبل كل شيء أن تستمر عملية الإصلاح الدستوري والاقتصادي. ولقد تم بفضل الجهود التي تبذلها الأحزاب والممثل السامي القيام بإصلاحات هامة فيما يتعلق بالشرطة وقوات الدفاع، وكذلك في المجال الاقتصادي، حيث تم تنظيف البيئة التجارية.

ومن الصحيح أنه في ظل قادة السلطة الراهنة وبفضل الإسهامات الإيجابية من جميع الأحزاب، ما زالت هناك حاجة إلى بذل جهود رئيسية في هذه المجالات الحيوية مثل تنفيذ اتفاق ١٨ آذار/مارس ٢٠٠٦ بشأن إصلاح الدستور. وما زال يعتبر ذلك خطوة تاريخية نحو السلام وإعادة البناء الاقتصادي والاجتماعي، وكذلك شرطا مسبقا لتعزيز العملية الديمقراطية. والقرار الأخير الذي اتخذه المجلس مؤخرا بشأن التوصل في النهاية إلى تسوية لمسألة ضباط الشرطة غير الحائزين على شهادات يشكل جهدا لتهدئة الحالة، ونحن نرحب بذلك الجهد.

ومن واجب جميع السلطات إذن القيام بكل ما يمكن عمله للتغلب على بقية آثار الماضي الصعب بمضاعفة

جهودها لإلقاء القبض على الفارين المسؤولين عن جرائم الحرب والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية وضمان نقلهم إلى المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة. وكان الممثل السامي على حق في التشديد على هذه النقطة، لأن أي تردد في هذا المجال سوف يكون له أثر سيئ على بقاء عملية السلام والمصالحة الوطنية، وكذلك تنفيذ استراتيجية الإنجاز التي وضعها المجلس للمحكمة.

إن تنفيذ اتفاق السلام في إطار منطقة البلقان المضطربة يشكل مصدر ارتياح. ومع ذلك، على مجلس الأمن أن يتجنب فك الارتباط المتسرع، لأنه يتعين علينا أن نضمن تحقيق الرؤية المشتركة للسلام والتنمية التي تتشاطرها الجماعات الإثنية في البوسنة والهرسك وتعزيزها. ولذلك نحن نؤيد تسلم السلطات المحلية مهام الممثل السامي بصورة تدريجية. ومع ذلك، فإن التحديات التي ما زالت تنتظرنا تدعو إلى الحذر. ونحن نشاطر الممثل السامي آراءه وندعم دعما تاما الجهود التي يبذلها مع القوة المتعددة الجنسيات بشأن الاستقرار. ونشجع السلطات الجديدة وجميع أصحاب المصلحة على مواصلة تنفيذ التزاماتهم كي نتمكن من تعزيز سيادة القانون والحكم الرشيد.

السيد فوتو – بيرنالس (بيرو) (تكلم بالإسبانية): أود أن أتقدم بالشكر إلى السيد كريستيان شفارتز – شيلينغ، الممثل السامي المكلف بتنفيذ اتفاق السلام المتعلق بالبوسنة والهرسك، على تقريره. ونود أن نرحب كذلك بالسيد نيكولا سبيريتش، رئيس مجلس وزراء البوسنة والهرسك، ونشكره على تقديم بيانه أيضا.

إن وفد بلدي كما هو متوقع يواصل متابعة التقدم المحرز في البوسنة والهرسك. وننظر نظرة إيجابية إلى التطورات التي أعقبت الانتخابات العامة في شهر تشرين الأول/أكتوبر، التي أدت إلى إعادة تشكيل حكومة جمهورية صربسكا، وتشكيل مجلس الوزراء وإنشاء الحكومة الاتحادية. وهناك أيضا حكومات جديدة في سبعة كانتونات. ومع ذلك، فإن هذا التقدم قد استغرق تحقيقه وقتا طويلا وما زالت بعض الصعوبات السياسية الداخلية مستمرة.

وننوه كذلك بنجاح المفاوضات الفنية الخاصة باتفاق الانتساب والاستقرار مع الاتحاد الأوروبي. وكلنا ثقة بأن تلبي الكيانات المختلفة لحكومة البوسنة والهرسك الشروط اللازمة لإنجاح الاندماج، خاصة فيما يتعلق بإعادة هيكلة قوات الشرطة. ويتطلب ذلك تفهما سياسيا على المستوى الداخلي، الأمر الذي يود وفدي أن يشجعه.

ويساورنا القلق إزاء عدم إحراز المزيد من التقدم في التعاون التام مع المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة. ونحث سلطات البوسنة والهرسك على تجديد جهودها ومضاعفتها في هذا الشأن، وبذلك تكون قد أثبتت التزامها بلدها وبالمجتمع الدولي اللذين يتوقعان ألاّ يكون هناك إفلات من العقاب على هذه الجرائم.

وفيما يتعلق بالإصلاحات الدستورية، فنحن ندعم الجهود التي يبذلها الممثل السامي لتحقيق الإصلاحات الدستورية في البلد. ويجب على جميع الأطراف المشاركة أن تتفهم الحاجة إلى تنفيذ هذه الإصلاحات والإسهام فيها. ويجب علينا أن ندرك أن الظروف التي صيغ فيها الدستور قد تغيرت مع مرور الوقت وهي الآن مختلفة تماما. ويعني ذلك أنه من الضروري إدخال تعديلات كي نضع البلاد على درب جديد نحو التنمية السياسية والاجتماعية القائمة على أساس المشاركة في الجماعة الأوروبية.

ومن الأهمية بمكان أيضا أن يستمر التقدم على الجبهة الاقتصادية. ونحن نعترف بأن البوسنة والهرسك قد حققت نموا، ونشجع السلطات على العمل على إدخال الإصلاحات

الاقتصادية الضرورية والتشريعات المالية التي تمكن من وضع الأسس لتنمية القطاع الخاص.

وأخيرا، فيما يتعلق بإغلاق مكتب الممثل السامي، إن وفد بيرو، بشكل عام، يؤيد فكرة زيادة سيطرة السلطات المحلية على الوضع في البلاد وممارسة ملكيتها لمصيرها. ومع ذلك، نرى أن من الأولويات البالغة الأهمية أن يبقى المجتمع الدولي متواجدا على الأرض ما دامت هناك حاجة إلى ذلك كي نضمن ممارسة الملكية بصورة فعالة وكفالة عدم ظهور أسباب الصراع من جديد.

وأود أن أختتم بالإعراب عن عميق امتناننا وشكرنا للسيد شفارتز – شيلينغ لتفانيه وجهوده وإسهامه من أجل إحلال السلام في البلد وبناء المؤسسات الديمقراطية ووضع الأسس لسيادة القانون في البوسنة والهرسك.

السيد النصر (قطر): أود أن أشكركم، سيدي الرئيس، على عقد هذه الجلسة. واسمحوا لي بأن أرحب بدولة السيد نيكولا سبيريتش، رئيس مجلس وزراء البوسنة والهرسك، الذي يشارك في اجتماعنا اليوم. كما أشكر الدكتور كريستيان شفارتز – شيلينغ، الممثل السامي لتنفيذ اتفاق السلام والممثل الخاص للاتحاد الأوروبي في البوسنة والهرسك، على تقديم التقرير الحادي والثلاثين عن تنفيذ اتفاق السلام. وبما أن هذه آخر إحاطة يقدمها لنا، أتمنى له كل التوفيق والنجاح في عمله المستقبلي.

بعد أشهر من الحملات الانتخابية الساخنة التي تلتها أشهر أخرى من العمل الشاق لتشكيل الحكومات على مستوى الدولة والكيان والكانتونات في البوسنة والهرسك، تم أخيرا بنجاح تشكيل الحكومة الاتحادية. ونأمل أن يتم قريبا الانتهاء من تشكيل الحكومات في الكانتونات الثلاث التي ما زالت بدون حكومة حتى الآن. كما أننا نأمل أن يسمح الانتهاء من الانتخابات وتشكيل الحكومة بإعادة توجيه الطاقات في البلاد نحو تحقيق الشروط المطلوبة لتوقيع اتفاق تحقيق الاستقرار والانتساب إلى الاتحاد الأوروبي والتنفيذ الكامل للاتفاق الإطاري العام للسلام في البوسنة والهرسك ومرفقاته وتحقيق رؤية قرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

وفي ظل الظروف الحالية والتقدم المحرز، قرر مجلس تنفيذ السلام في شباط/فبراير الماضي تمديد الفترة المقررة لإغلاق مكتب الممثل السامي واستبداله بمكتب للممثل الخاص للاتحاد الأوروبي حتى شهر حزيران/يونيه ٢٠٠٨، ونرجو أن تستغل هذه الفترة الإضافية لتحقيق الشروط المطلوبة للقيام بتلك الخطوة.

ومن المسائل ذات الأولوية التي يجب التصدي لها في الفترة المقبلة الإصلاح الدستوري وإعادة هيكلة جهاز الشرطة وإصلاح الاقتصاد وقطاعات الدفاع والاستخبارات والإدارة العامة، وكذلك العودة الدائمة للاجئين وإكمال توحيد مدينة موستار طبقا للنظام الأساسي للمدينة، والتوصل إلى حلول سياسية طويلة الأمد للمشاكل التي تعكر علاقة مقاطعة برتشكو مع الدولة. وينبغي ألا تؤثر المسائل المتعلقة بالمنطقة وعدم التيقن بشأن المركز النهائي لكوسوفو، على النقاش السياسي الدائر في البوسنة والهرسك.

كما نؤكد على أهمية صدور وتنفيذ الأحكام بحق الذين اضطلعوا بجرائم الإبادة الجماعية وجرائم الحرب في البوسنة والهرسك، لكي تأخذ العدالة مجراها بالكامل، كما ينبغي التعاون مع المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة، والعمل على القبض على الملاحقين وتسليمهم، كما أن هذا التعاون ضروري كونه من متطلبات تنفيذ اتفاقات دايتون.

ونود أن نشير إلى ارتياحنا لحل مسألة شغلتنا منذ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦، وهي مسألة إلغاء شهادات الأهلية لعناصر الشرطة في البوسنة والهرسك. ونشيد في ذلك

الخصوص بالحماس الذي أبداه وفد المملكة المتحدة أثناء رئاسته للمجلس في الشهر الماضي، والذي توَّج الجهود التي بذلها الممثل السامي والحكومة للتوصل إلى أفضل حل مبتكر لهذه المسألة.

يعد استمرار الالتزام من جانب الاتحاد الأوروبي ومنظمة حلف شمال الأطلسي في البوسنة والهرسك أمرا ضروريا في المرحلة القادمة، إذ أن بعثة الشرطة التابعة للاتحاد الأوروبي ووجود الناتو قد أسهم بشكل أساسي في تثبيت السلام والمحافظة على الاستقرار بشكل عام في إطار الجوانب العسكرية لاتفاق السلام وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

لقد حان الأوان بعد مرور أكثر من عقد من الزمان على توقيع اتفاقات دايتون لانتقال البوسنة والهرسك إلى مرحلة تصبح فيها بلدا أوروبيا له مقومات الاستمرار وقائما على الإصلاح ومتسما بالحداثة والديمقراطية.

السيد فيربيكي (بلجيكا) (تكلم بالفرنسية): أود بادئ ذي بدء أن أشكر السيد شفارتز - شيلينغ، الممثل السامي، على بيانه وتقريره. وأود أيضا أن أشكر السيد نيكولا سبيريتش، رئيس مجلس وزراء البوسنة والهرسك، على بيانه.

وبلجيكا تؤيد البيان الذي سيدلي به زميلنا الألماني نيابة عن الاتحاد الأوروبي.

لقد أحاطت بلجيكا علما مع الاهتمام بمضمون تقرير الممثل السامي، لا سيما وصفه لتطور الحالة السياسية. ونرحب بتشكيل الحكومة الجديدة. ومع ذلك، نعرب عن قلقنا إزاء تطور الأوضاع السياسية الداخلية، التي تتسم بالجمود.

وبلجيكا تطالب بوقف كل البيانات والتصريحات القومية الطنانة وعدم تسييس بعض المواضيع، لا سيما بعد صدور حكم محكمة العدل الدولية في ٢٦ شباط/فبراير ٢٠٠٧. وينبغي ألا تكون هذه الفتوى ذريعة لإعادة النظر في الهيكل السياسي والمؤسسي في البوسنة والهرسك.

أما بالنسبة للإصلاحات التي ما زالت لم تنفذ بعد، فإننا ندعو الحكومة الجديدة إلى التقيد بها والشروع فيها بدون تأخير. فالطريق إلى الاندماج الأوروبي والأطلسي طريق طويل بالفعل. وبلجيكا تأمل في إحراز تقدم سريع في مجال إصلاح الشرطة والتعاون الكامل مع المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة. ويشكل هذان العنصران شرطان لا غنى عنهما للتوقيع على اتفاق تثبيت الاستقرار والانتساب مع الاتحاد الأوروبي.

وشأننا شأن الممثل السامي، فإننا نعتبر الإصلاح الدستوري ضروريا أيضا بغية إنشاء مؤسسات مستقرة وكفالة توزيع عادل للسلطات.

وبلجيكا ترحب بالتحسن الذي طرأ مؤخرا في مسألة منح شهادات الأهلية لضباط الشرطة، ونود أن نشكر وفد المملكة المتحدة، وآخرين، على النتائج التي تحققت. وندعو سلطات البوسنة والهرسك إلى تنفيذ هذا الاتفاق بشكل فعال.

وتؤكد بلجيكا مرة ثانية تأيدها الكامل لاتفاقات دايتون ولمكتب الممثل السامي. وفي هذا الصدد، نرحب بقرار الإبقاء على المكتب بولايته الحالية حتى حزيران/يونيه ٢٠٠٨ والإبقاء على سلطات بون. وفي ضوء الحالة السياسية على الجبهات المختلفة، تعتقد بلجيكا أنه ما زال المطلوب من الممثل السامي أن يقوم بدور المحفز الأساسي في النقل التدريجي للمسؤوليات إلى سلطات البوسنة والهرسك. ونرحب بالقرار الذي اتخذ مؤخرا بتعيين السيد لاجاك الممثل السامي الجديد، ونغتنم هذه الفرصة لنشكر السيد شفارتز - شيلينغ على العمل الرائع الذي أنجزه.

السيد كريستيان (غانا) (تكلم بالانكليزية): نرحب بحضور السيد نيكولا سبيريتش، رئيس مجلس وزراء البوسنة والهرسك، معنا في المجلس اليوم. ونعرب عن تقديرنا للممثل السامي، السيد شفارتز - شيلينغ، على الإحاطة الإعلامية التي قدمها لنا عن الحالة في البوسنة والهرسك وعلى جهوده الرامية إلى تهيئة الشروط المسبقة لدولة موحدة مستقلة تتعايش فيها المجموعات العرقية المختلفة في سلام ووئام. ونتمنى له التوفيق في جهوده في المستقبل. ونحيي مختلف الشركاء الدوليين الذين يقدمون دعما حيويا لعملية التطبيع بما يتماشى مع اتفاقات دايتون للسلام وقرارات مجلس الأمن.

ونحن نوافق على أن المهمة المعقدة بالفعل لبناء الدولة لم تيسرها تركة عدم الثقة بين المجموعات العرقية والنابعة عن الحرب الأهلية المأساوية خلال التسعينيات، عقب انهيار جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية السابقة. ولقد ازدادت هذه الانقسامات حدة أثناء الانتخابات، ويسعدنا أن الأحزاب قد تعاونت من أجل عقد هذه الانتخابات في سلام.

وفي هذا الصدد، يحدونا وطيد الأمل في أن تتخذ الخطوات الضرورية لضمان ألا تتحقق زعزعة الاستقرار التي يُخشى منها نتيجة تحديد المركز النهائي للبوسنة والهرسك. ونحث أولئك الذين يرفعون أصواتهم مطالبين بتقرير المصير بأن يمارسوا ضبط النفس وأن يتخلوا عن الخطب الحماسية الطنانة، بغية عدم عرقلة التقدم في تحقيق الإصلاح الدستوري الضروري وإعادة هيكلة الشرطة. وإذا استمر التشرذم في المنطقة، فلن يكون ذلك من حسن الطالع بالنسبة لاستقرار البلد على المدى الطويل. ونعتقد أن استمرار الالتزام الدولي كفيل بتلبية المعايير اللازمة لتحقيق تعايش ووئام بين السكان وإنشاء مؤسسات حكومية فعالة كيما يحقق شعب البوسنة والهرسك تطلعاته من أجل حياة أفضل في الإطار الأوروبي - الأطلسي.

ونرحب بالتقدم المحرز نحو تشكيل حكومات اتحادية على مستوى الدولة والمستوى الاتحادي، ونأمل أن تدخل هياكل الحكم المتبقية حيز النفاذ عما قريب. وفي نفس الوقت، فإننا نشعر بالقلق إزاء عدم الاتفاق بين الأطراف بشأن طبيعة الإصلاحات الدستورية ونطاقها، جراء المفاهيم المتناقضة لطبيعة البوسنة والهرسك كدولة. وخلف الرؤيتين المتناقضتين، ثمة شكوك ومنافسات، وربما طموحات، قديمة العهد يتطلب تجاوزها إجراءات ترمي إلى بناء الثقة. إن عضوية البوسنة والهرسك في اتفاق التجارة الحرة لأوروبا الوسطى والشراكة من أجل السلام أمور حيوية في ذلك الشأن. ونشجع السلطات المعنية على العمل جاهدة على تلبية الشروط الأساسية لتوقيع اتفاق الاستقرار والانتساب مع الاتحاد الأوروبي. وبصورة خاصة، نود أن نؤكد على الحاجة إلى تعزيز سيادة القانون ليس بوصفها أساسا هاما لدولة قابلة للبقاء فحسب وإنما كذلك من أجل زيادة الثقة الدولية بالبلد. ومن ثمّ، نؤيد بناء القدرة وسط أجهزة إنفاذ القانون، ودوائر الاستخبارات والخدمات القضائية والإصلاحية كذلك.

وفي الوقت نفسه، تستحق مسألة عودة اللاجئين والأشخاص المشردين الاهتمام المتواصل أيضا. ونرى أن نقل مكتب الممثل السامي للمسؤولية عن العائدين إلى السلطات المحلية أمرا إيجابيا ونرحب بالتقدم المحرز في مجال إعادة الممتلكات إلى أصحابها. ونأمل أن يحصل ما يقارب ٠٠٠ ١٣٠ شخص من المشردين الذين يودون العودة إلى ديارهم التي كانوا فيها في فترة ما قبل الحرب على المساعدة التي يستحقونها.

وخلاصة القول، أود أن أؤكد مجددا على تقدير وفد بلدي للتقدم الهائل الذي أحرزه المجتمع الدولي في بناء البوسنة والهرسك وأن أعرب عن أملنا في أن تُحل نهاية المطاف المشاكل المتبقية التي تبدو عسيرة المعالجة.

السيد أرياس (بنما) (تكلم بالإسبانية): اسمحوا لي بادئ ذي بدء أن أرحب بالسيد نيكولا سبيريتش وأن أشكره على البيان الذي ألقاه هذا الصباح بخصوص عمل حكومته والتزامها ومسؤولياتها. ويسر وفد بلدي كذلك أن يرحب بالممثل السامي المكلف بتنفيذ اتفاق السلام المتعلق بالبوسنة والهرسك، السيد كريستيان شفارتز - شيلينغ ويشكره على العمل الذي قام به في تنفيذ مهمته الهائلة التي يستحق الشكر عليها. وأفضل مثال على عمله أنه بعد مرور ١٠ سنوات على الحرب وندوبها، ما زالت البوسنة والهرسك تحت نفس الحكومة دون مزيد من اندلاع أعمال العنف. ومع ذلك، ما زال هناك الكثير مما ينبغي عمله. إن الجمود السياسي الراهن في البوسنة والهرسك يعرض للخطر التقدم المحرز في تعزيز الإنجازات التي تمت خلال السنين الاثنتي عشرة الأخيرة.

إن عدم إحراز تقدم في مجالات الدستور والشرطة والتعاون غير الكافي مع المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة، من بين أمور أخرى، قد شلا البوسنة والهرسك وهيّآ الأرضية للتقهقر إلى الوراء. وبدون توافق في الآراء على المستوى الإثني والسياسي في البوسنة والهرسك، يصبح بقاء البلد مشكوكا فيه. ومن ثمّ، فإن الهدف الرئيسي لاتفاقات دايتون - لتعزيز السلام في البوسنة والهرسك المتعددة الأعراق - يبدو أنه آخذ في الاختفاء.

ولم يكن عام ٢٠٠٦ عاما جيدا بالنسبة للبوسنة والهرسك. فلقد أدت السياسات الإثنية القومية إلى الإبطاء في عملية الإصلاح التي كانت تقود البلد نحو الاندماج في أوروبا، وأدت إلى تهديد العملية. وتقع على قادة كل جماعة إثنية من الجماعات التي تشكل سكان البلد المسؤولية الرئيسية عن إصلاح المؤسسات والدخول في اتفاقات سياسية تتعدى أهدافها القومية في مرحلة ما قبل الحرب.

إن القرارات التي ينبغي أن يتخذها القادة السياسيون للبوسنة والهرسك قرارات صعبة، ولكنها ليست مفاجئة نظرا للخلفية المأساوية التي أدت إلى تفكك يوغوسلافيا السابقة. وإننا نؤكد مجددا على السلامة الإقليمية والسيادة والاستقلال السياسي للبوسنة والهرسك وعلى تعاون قادتها السياسيين فيما بينهم ومع الممثل السامي كي يمكن استئناف عملية الإصلاح المؤسسي.

ورغم أن مستقبل البوسنة والهرسك في أيدي مواطنيها، فإن ذلك يتطلب قيادة أفضل وشجاعة ورؤية من قادتها أحسن مما شاهدناه في السنوات الأخيرة. وعلاوة على ذلك، يتطلب إحراز تقدم في البوسنة والهرسك المشاركة الفعالة من المجتمع الدولي. واليوم، أكثر من أي وقت مضى، تقع علينا مسؤولية إرشاد البوسنة والهرسك إلى الديمقراطية الليبرالية واقتصاد السوق الحر. ومن خلال الممثل السامي للبوسنة والهرسك، نؤكد مجددا دعمنا ونحث الأطراف على أن تتخذ القرارات السياسية الصعبة اللازمة من أجل أن يحرز البلد تقدما.

وبالمثل، يحتاج الاتحاد الأوروبي إلى زيادة التزامه إزاء البوسنة والهرسك إذا كان متوقعا من البلد أن يلبي الشروط التي تضعه على الطريق إلى بروكسل. وينبغي للمجتمع الأوروبي أن يكفل استمرار المسؤوليات التي يضطلع بها في البوسنة والهرسك كأولوية عند أعضائه، وأن ينفذ ذلك الالتزام بطريقة جدية وعلى أرضية واسعة. وهذا فقط من شأنه أن يسهل التحول السياسي للبلقان نحو تفهم أكبر وتحقيق الاستقرار. إن النجاح أو الإخفاق في البوسنة والهرسك مرتبطان ارتباطا وثيقا بحالات أخرى مماثلة في المنطقة.

السيد بيرس (المملكة المتحدة) (تكلم بالانكليزية): اسمحوا لي بالانضمام إلى المتكلمين الآخرين في تقديم الشكر

إلى الممثل السامي على عمله وتفانيه خلال ولايته، وبصورة خاصة خلال الأشهر الصعبة القليلة في البوسنة والهرسك. ونقدر له حق التقدير الجهود التي بذلها لمواصلة الزخم بشأن الإصلاحات الرئيسية. ونحيط علما بتوصيته بشأن توسيع مكتب الممثل السامي وموظفيه وسلطات بون المجسدة فيه. ونقدر تلك التوصية ونرحب بتعيين خلفه، السيد لاجاك ونعلن التزامنا بالعمل معه بصورة وثيقة، كما فعلنا مع الممثل السامي ومن سبقوه. وأود أن أنتهز هذه الفرصة، لأطلب من الممثل السامي إبلاغ شكرنا لفريقه الذي يعمل بلا كلل في البوسنة والهرسك لضم البلد إلى الاتحاد الأوروبي.

لقد أشار العديد من المتكلمين إلى الدور القيادي للاتحاد الأوروبي في البوسنة والهرسك ونحن ممتنون لذلك الشكر والتأييد. وأود أن أعلن عن تأييد المملكة المتحدة للبيان الذي سيدلي به لاحقا ممثل ألمانيا بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي.

وأعتقد أن ما سمعناه حول هذه المنضدة اليوم يظهر خيبة أمل كبيرة لعدم إحراز تقدم بشأن الإصلاحات في البوسنة والهرسك، خاصة تلك المطلوبة من أجل الاندماج في الاتحاد الأوروبي، وشيئا من عدم الفهم – إذا جاز لي التعبير – لأن لا يستطيع بلد حاز على ذلك الاهتمام الكبير من المجتمع الدولي العمل بنفسه على نحو أفضل، بسبب الأعمال الوخيمة التي مارسها بعض قياداته، وذلك بالقيام عمليا بالإصلاحات المطلوبة للمضي في الاندماج في الاتحاد الأوروبي. وهذا يكاد يكون أسوأ من خيبة الأمل فيما يتعلق ببعض أولئك القادة، إنه الإهمال، ونرى بعض قادة البوسنة والهرسك في الوقت الحالي لم يحسنوا الصنع ببلدهم. إن هناك نوايا حسنة كبيرة تجاه البلد، كما أظهرت مناقشة اليوم. ويبدو أن بعض القادة – ليس جميع القادة، لكن بعض القادة – من جميع الأطراف في الجماعات الإثنية مصممون على تدميرها. وعلى النقيض من ذلك، نحن نرحب أحر الترحيب بالتأكيد على تعدد الأعراق وعلى الملكية، ويؤكد الاتحاد الأوروبي على ما سمعناه اليوم من السيد سيبريتش، بوصفه رئيس مجلس الوزراء.

وأود أن أقول في هذا المقام كلمة مختصرة عن كوسوفو، إذا صح التعبير. أعتقد أننا نتشاطر تقييم الممثل السامي لمسألة كوسوفو وكم هي هامة بالنسبة للنقاش الدائر في البوسنة في هذه اللحظة. وبعبارة أخرى، لقد استغلها عدد قليل من أولئك القادة غير الوطنيين لتحقيق أغراض خاصة بهم. ولا توجد هناك علاقة مباشرة بين كوسوفو والحالة في البوسنة والهرسك. ونتطلع إلى جميع قادة البوسنة والهرسك أن يوضحوا أن ذلك لن يكون موضع تركيزهم، وأنهم سوف يوجهون اهتمامهم نحو بناء مجتمع مستقر متعدد الأعراق في البوسنة والهرسك يصلح لجميع سكانها.

وأود أن أقول كلمة موجزة بشأن مسألة ضباط الشرطة غير الحائزين على شهادات الأهلية وأن أتقدم بالشكر إلى أولئك الزملاء والممثل السامي، الذين تفضلوا بالإشادة بدور المملكة المتحدة. إننا نتطلع الآن إلى السلطات البوسنية لتضمن تنفيذ النهج الذي وضعه رئيس مجلس الأمن في رسالته المؤرخة ٣٠ نيسان/أبريل. ويشمل ذلك إلغاء القرار بالشروع في عملية استعراض داخلية لقرارات قوة الشرطة الدولية.

وأود أن أتطرق كذلك إلى الإصلاح الدستوري. أعتقد أننا نؤيد بقوة ما قاله الممثل السامي بشأن عدم تغيير النظام الإقليمي للبوسنة والهرسك الذي نص عليه اتفاق دايتون الإطاري العام للسلام. وإدخال تغييرات أحادية الجانب على الدستور يخالف اتفاق دايتون ويعرض للخطر الاستقرار في البوسنة والهرسك وفي أماكن أخرى. بل نود أن يعمل أولئك القادة الذين يؤيدون الإصلاح الدستوري بصورة وثيقة مع الممثل السامي للتوصل إلى توافق في الآراء

في البوسنة بشأن شكل الإصلاح الدستوري الذي ينبغي القيام به، وكفالة إقناع جميع الجماعات المعنية الممثلة في مؤسساتها وفي سائر أرجاء البلد.

وسيكون ضروريا الإصلاح الدستوري - ولا أظن أنه بإمكاننا التملص من ذلك - لكي تنفذ البوسنة والهرسك الإصلاحات المطلوبة للاندماج في الاتحاد الأوروبي ومنظمة حلف شمال الأطلسي. غير أنه يجب أن يقوم على أساس التوافق في الآراء وأن يتم بصورة ليست انفرادية تساير اتفاق دايتون للسلام. ونأمل أن يتم الشروع في عملية جديدة قريبا. فقد مر الآن ما يزيد عن سنة دون إجراء أي مناقشة هامة بشأن الإصلاح الدستوري. وأود أن أقول لو أن بعض قادة البوسنة يبذلونه نفس ما يبذلونه من جهد في الكلام عن تقويض اتفاق دايتون في الإصلاح الدستوري وبناء توافق في الآراء، لكانت البوسنة قد أحرزت تقدما منذ زمن طويل.

وأعتقد أنه من المستحيل الحديث عن البوسنة دون الحديث عن سريبرينيتسا. ولا أعتقد أنه بإمكان أيٍّ كان أن يظل غير متأثر بمصير ما يزيد عن ٧ ٠٠٠ من الرجال والفتيان المسلمين الذين قتلوا، كما قال العديد من الناس، في أسوأ الفظائع في أوروبا منذ الحرب العالمية الثانية. حدث ذلك قبل ١٢ سنة. كما أعتقد أنه من المستحيل ألا نشعر ببعض الخجل إزاء عجز المجتمع الدولي عن منع حدوث هذه المجزرة. وأوصي الزملاء بقراءة تقرير الأمم المتحدة عن سريبرينيتسا.

غير أنني أود أن أشدد أيضا على أن ذلك كله لا يبرر استخدام سريبرينيتسا كمسألة لتحقيق أغراض سياسية. وينبغي لقادة البوسنة ألا يستغلوا الحكم الذي صدر مؤخرا عن محكمة العدل الدولية لإثارة مسألة سريبرينيتسا كوسيلة للنكوص عن اتفاقات دايتون.

وينبغي لقادة صربيا وجمهورية صربسكا، من جانبهم، ألا يستخدموا ذلك، كمبرر لتجاهل ما قالته محكمة العدل الدولية. فقد خلصت، من جملة أمور، إلى أن الإبادة الجماعية وقعت بالفعل في سريبرينيتسا، وطالبت بالتعاون في إحالة المسؤولين عنها إلى محكمة لاهاي. ويجب على قادة صربيا وجمهورية صربسكا إدراك آثار ذلك الحكم الصادر عن محكمة العدل الدولية وجسامته أيضا. وبصراحة، إن من المروع فعلا ألا تتعاون صربيا مع المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة وأن ترفض تسليم كاراديتش وملاديتش المسؤولين عن ارتكاب الإبادة الجماعية في سريبرينيتسا. وعدم تسليمهما سيعرقل لا محالة تقدم المنطقة برمتها صوب الاندماج في أوروبا. ويستتبع ذلك أن المطالبات بمنح سريبرينيتسا مركزا إداريا خاصا لا تساعد على تصريف الحالة في الوقت الراهن.

وفي الختام، أود أن أختتم بياني باسترعاء الانتباه إلى الحقيقة المتمثلة في أن هناك ثلاث كلمات نكاد لا نسمعها على الإطلاق فيما يتعلق بالبوسنة في الوقت الحالي. وهي المصالحة، والحقيقة، والعدالة. ونحن نحتاج اليوم إلى هذه الأمور تماما مثلما كنا بحاجة إليها عام ١٩٩٥ عندما تم التوقيع على اتفاق دايتون.

السيد دو ريفيير (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): أود في المستهل أن أشكر السيد شفارتز - شيلينغ على إحاطته الإعلامية، التي قدمها لنا وأشيد به، بصورة خاصة، على عمله بصفته الممثل السامي في البوسنة والهرسك. كما أود أن أرحب بالسيد سبيريتش، رئيس مجلس الوزراء في البوسنة والهرسك.

وسيلقي الممثل الدائم لألمانيا بعد قليل بيانا باسم الاتحاد الأوروبي، أؤيده تأييدا تاما. وأود، من جانبي، أن أدلي بالتعليقات التالية.

تذكرنا الحالة السياسية والأمنية التي وصفها الممثل السامي بأنه من الضروري أن يظل المجتمع الدولي يقظا لكفالة تحقيق الاستقرار في البوسنة والهرسك. ومن الحيوي أن يظل المجتمع الدولي معبأ وموحد الصفوف للتصدي للتوترات الداخلية – وهنا أقصد آثار تصاعد الاستقطاب السياسي منذ انتخابات ٢٠٠٦ والمصاعب المتصلة بعملية إصلاح الشرطة – وتلك المتعلقة ببيئة إقليمية ما زالت تتسم بانعدام اليقين. ومن الحيوي أيضا تذكير الفاعلين السياسيين البوسنيين بضرورة التصرف بمسؤولية. فالمبادرات التي قد تهدد استقرار البوسنة والهرسك لن تُقبل.

وفي هذا السياق، من المناسب الإبقاء على إطار دولي قوي لعملية الإصلاحات السياسية في البوسنة والهرسك. ولهذا السبب قرر المجلس المعني بتنفيذ السلام تمديد فترة ولاية مكتب الممثل السامي إلى ما بعد حزيران/يونيه ٢٠٠٧. وأرحب بتعيين السيد ميروسلاف لايتشاك في منصب الممثل السامي المقبل، وهو دبلوماسي محنك له دراية واسعة بالمنطقة. وسيحظى بدعمنا الكامل، وأنا على يقين بأنه سيحظى بدعم مجلس الأمن برمته.

وأود أن أذكر بالتزامنا بالمنظور الأوروبي للبوسنة والهرسك. الذي ينبغي أن يتجسد في التوقيع على اتفاق لتثبيت الاستقرار والانتساب. ولن يتسن ذلك حتى تنفذ الإصلاحات في مجالي الشرطة ووسائط الإعلام. ونتوقع من السلطات الاتحادية والكيانات الاتحادية أن تفي بما تعهدت به من التزامات.

وعلاوة على ذلك، ستولي فرنسا اهتماما خاصا لكفالة استمرار الجهود الرامية إلى التعاون الكامل مع المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة ورفع مستوى تلك الجهود. ويظل إلقاء القبض على جميع الهاربين وإحالتهم إلى محكمة لاهاي أمرا ضروريا، لكفالة وفاء البوسنة والهرسك بالتزاماتها الدولية واستكمال عملية المصالحة الضرورية.

وقد أشار الممثل السامي إلى مسألة عدم منح قوة عمل الشرطة الدولية شهادات الأهلية لضباط الشرطة البوسنيين. ونحن نرحب بإيجاد حل مقبول من جميع الأطراف على أساس التوصيات التي قدمها السيد شفارتز – شيلينغ. ومن واجب السلطات البوسنية الآن العمل في إطار الرسالة الموجهة من رئيس مجلس الأمن إلى الممثل السامي.

وهدفنا هو التحرك في أسرع وقت ممكن صوب نقل جميع السلطات إلى السلطات البوسنية، وبالتالي، إزالة الإدارة الدولية. وسترتهن وتيرة تلك العملية إلى حد بعيد بنجاح البوسنة والهرسك في عملية الإصلاح. وفي إطار تلك الروح ننظر في تمديد فترة ولاية الممثل السامي.

السيد كليب (إندونيسيا) (تكلم بالانكليزية): اسمحوا لي في المستهل أن أضم صوتي إلى أصوات المتكلمين الآخرين في التقدم بالشكر إلى السيد شفارتز – شيلينغ، الممثل السامي، على تقريره الشامل عن المسألة. ويقدم لنا التقرير (S/2007/253، المرفق) صورة عن الظروف الحالية، ويقدم معلومات قيمة عن الحالة في الميدان. كما نود أن نعرب عن الترحيب برئيس مجلس الوزراء في البوسنة والهرسك ونشكره على بيانه.

وقد شكل القرار الذي اتخذه الاتحاد الأوروبي في ١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦ للتخفيض من حجم العملية العسكرية للاتحاد الأوروبي في البوسنة والهرسك خلال عام ٢٠٠٧ حدثا سياسيا هاما. ودلّ على أن الحالة الأمنية العامة في تحسن وأن الوكالات المحلية لإنفاذ القانون أصبحت قادرة على التصدي لما تواجهه من تحديات. ودلّ على أن ثمار سنوات من الاستثمار في الوكالات المحلية لإنفاذ القانون وتدريبها يمكن جنيها الآن. وهذا لا يعزز من الشعور بالملكية

الوطنية فحسب بل سيظهر للجمهور العام أن وكالاته تقود الجهود. وبالتالي، فإننا نهنئ حكومة البوسنة والهرسك بإحرازها لهذا التقدم. كما نشيد بالاتحاد الأوروبي على تقديم المساعدة.

وعلاوة على ذلك، نعترف بأن منطقة البلقان مرت بتجربة قاسية مع المشاعر القومية. والعالم يزخر بالقصص المأساوية الناجمة عن تأجج المشاعر القومية. وقد نالت أوروبا نصيبها من هذه القصص. وبالتالي، نفهم السبب الذي جعل التقرير يتوخى الحذر بشأن هذا الموضوع، بالنظر إلى أن هذه المشاعر القومية قادرة على عرقلة التقدم في المنطقة.

غير أننا نرى أن هذه المشاعر القومية يمكن أن تشكل أيضا مصدر قوة للبلد ويمكن استخدامها لتوحيد صفوفه وتمكينه من إحراز التقدم. ويمكن لمشاعر القومية أن تشكل إحساسا معززا بالملكية التي تشتد الحاجة إليها فيما يتعلق بالحالة الراهنة في البوسنة والهرسك. ونرى أنه ينبغي للحكومة أن توجه هذه المشاعر العارمة لتنشيط المجتمع، مما سيسهم في جهود السلم والمصالحة.

ويعكس الخطاب الملهب للمشاعر خلال الحملات السياسية ما يتجاذب الأحداث السياسية من مد وجزر. ورغم ذلك، ندعو جميع الأطراف إلى ممارسة ضبط النفس ووضع مصالح مجتمعاتها فوق جميع الاعتبارات الأخرى.

ونلاحظ أيضا مع القلق البطء في عودة اللاجئين والمشردين داخليا. ونرى عدم التركيز في أي حافز لتشجيع العائدين على توفير ضرورات الحياة الحديثة الأساسية فحسب، رغم أهميتها. إذ يقتضي الأمر أيضا توافر مستوى أعلى من الثقة بين العائدين والسكان المحليين. ويتعين كذلك الحرص على تعهد هذه الثقة بالرعاية. ويلزم إقناع العائدين بأنهم سوف يتمكنون من التفاعل والعيش في سلام مع الآخرين. ولا بد من التسليم بأنه كلما طالت المدة التي تستغرقها عودتهم، كلما قل لديهم الحافز إليها.

ورغم حدوث بعض إنجازات في مختلف القطاعات، ما زالت توجد تحديات تتعين مواجهتها، ومنها كيفية تقديم مزيد من المساعدة للسلطات الوطنية على الاضطلاع بفعالية بالإصلاحات في المجال الدستوري ومجال الشرطة.

وبالإشارة إلى الإصلاح الدستوري بشكل عام، يرى وفدي من الضروري أن يُتوخى الحرص في هذه الإصلاحات وأن تتماشى مع اتفاق السلام. وينبغي أن يخدم الإصلاح الدستوري مصالح جميع الأطراف في تحقيق الاستقرار والسلام وإنشاء مجتمع عادل. وثمة عمليات ونماذج متباينة للإصلاح الدستوري في أرجاء العالم يمكن الاستفادة منها. غير أن بذل الجهود لفرض تجربة معينة في الإصلاح الدستوري على البوسنة والهرسك لن يخدم مصالحها. وأهم شيء أن تمثل عملية الإصلاح رغبات شعب البلد وأن تتجسد فيها المعايير والقيم والحكمة المحلية.

وأخيرا، بما أن هذا سيكون آخر تقرير يقدمه الممثل السامي شفارتز – شيلينغ، ننضم إلى الآخرين في توجيه الشكر إليه والإعراب له عن تقديرنا على اجتهاده وتفانيه في تحقيق الأهداف التي حددها المجلس.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): سوف أدلي الآن ببيان بصفتي ممثلا للولايات المتحدة.

نرحب بالممثل السامي في مجلس الأمن اليوم ونغتنم هذه الفرصة لنشكره على عمله.

وسأركز معظم ملاحظاتي على الحالة الراهنة داخل البوسنة والهرسك. إذ يساورنا القلق كغيرنا في المجلس بشأن الإصلاحات اللازمة نظرا لتوقف عملية الاندماج الأوروبي الأطلسي، ويعزى ذلك جزئيا إلى الخطاب المفتقر إلى المسؤولية من جانب كبار السياسيين القوميين. ونشعر بخيبة

الأمل لأن البوسنة والهرسك لم تكن في وضع يمكن فيه للمجلس التوجيهي لمجلس تنفيذ السلام أن يقرر إغلاق مكتب الممثل السامي هذا الصيف. ونرجو أن تسمح الحالة في البوسنة بانتهاء أعمال مكتب الممثل السامي في حزيران/يونيه ٢٠٠٨، وسنتابع الحالة عن كثب.

وأثني على رئيس الوزراء شبيريتس لما يبذله من جهود دعما للإصلاح، وأرجو أن ينقل إلى بلده لدى عودته الرسالة التالية: يتعين على جميع زعماء البوسنة أن يتخلوا عن الخطاب المزعزع للاستقرار ويركزوا على المسائل ذات الأهمية لرفاه مواطني البوسنة. وما لم تعد الإصلاحات إلى مسارها السليم سريعا، فإن البوسنة تخاطر بالتخلف عن ركب جيرانها الذين يزدادون اقترابا من الاتحاد الأوروبي وحلف شمال الأطلسي. ونحث الزعماء البوسنيين على التوصل لاتفاق بأسرع ما يمكن بشأن إصلاح الشرطة على نحو يلبي المعايير التي وضعها الاتحاد الأوروبي لإبرام اتفاق للاستقرار والانتساب.

وقد كان انضمام البوسنة إلى الشراكة من أجل السلام التابعة لحلف شمال الأطلسي في كانون الثاني/يناير مرحلة هامة. ويلزم أن تتبعها الحكومة البوسنية بتنفيذ إصلاحات في مجال الدفاع تسمح بمزيد من الاندماج في حلف شمال الأطلسي. كما يلزم أن يعود الزعماء البوسنيون إلى بذل الجهود لتحديث دستور البلد الذي مضى عصره.

والأخذ بنهج الحصول على كل شيء أو عدم الحصول على أي شيء هو ببساطة وصفة للجمود. ويجب أن يكون الإصلاح الدستوري تدريجيا وأن يقوم على توافق الآراء. والولايات المتحدة والمجتمع الدولي على استعداد للمساعدة في هذه المحاولات، ولكن يجب على البوسنيين أن يتصدروا المسيرة. ونهيب بالحكومة البوسنية أن تتحرك بسرعة لتطبيق الشروط الواردة في رسالة رئيس مجلس الأمن عن سحب شهادات التأهيل من الشرطة، بما في ذلك ضرورة إلغاء قرار مجلس الوزراء الصادر في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦ بإنشاء آلية استعراض تابعة للحكومة البوسنية.

وتعرب الولايات المتحدة عن ترحيبها بقرار مجلس تنفيذ السلام تعيين ميروسلاف لاجكاك ممثلا ساميا جديدا وتتطلع إلى دعمه حين يتولى مهام منصبه.

مرة أخرى أود أن أشكر السيد شفارتز – شيلينغ على مساهماته في توطيد دعائم السلام في البوسنة والهرسك.

أستأنف الآن مهام منصبي كرئيس لمجلس الأمن.

وأعطي الكلمة لممثل ألمانيا.

السيد ماتوسك (ألمانيا) (تكلم بالانكليزية): يسعدني أن أتكلم باسم الاتحاد الأوروبي. وقد أعربت عن تأييدها لهذا البيان البلدان المرشحة لعضويته تركيا وجمهوريا مقدونيا اليوغوسلافية السابقة وكرواتيا، وبلدان عملية الاستقرار والانتساب المحتمل ترشيحها ألبانيا والجبل الأسود وصربيا، و أيسلندا ،البلد العضو في الرابطة الأوروبية للتجارة الحرة والعضو في المنطقة الاقتصادية الأوروبية، وأوكرانيا وجمهورية مولدوفا.

وبما أن هذه أول مرة أتكلم فيها في ظل رئاستكم لمجلس الأمن، اسمحوا لي يا سيدي بتهنئتكم على توليكم مهام منصبكم.

وأود أن أبدأ بتوجيه الشكر للممثل السامي والممثل الخاص للاتحاد الأوروبي السيد كريستيان شفارتز – شيلينغ على الإحاطة الإعلامية التي قدمها عن التطورات في البوسنة والهرسك. ونود أن نرحب أيضا ترحيبا حارا برئيس مجلس وزراء البوسنة والهرسك، السيد نيكولا شبيريتس.

لقد شهدت البوسنة والهرسك تطورات إيجابية في بعض المجالات منذ آخر مرة قدم فيها السيد شفارتز –

شيلينغ إحاطته للمجلس. وكان التقدم شحيحا في مجالات أخرى. فقد أدت انتخابات تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦ إلى تشكيل حكومة جديدة. ورحب الاتحاد الأوروبي بتشكيل مجلس وزراء جديد للبوسنة والهرسك في شباط/فبراير. وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦، دعيت البوسنة والهرسك إلى الانضمام لبرنامج الشراكة من أجل السلام التابع لحلف شمال الأطلسي. وفي أيار/مايو ٢٠٠٧، وقع الاختيار على مدينة سراييفو لتكون مقرا لأمانة مجلس التعاون الإقليمي الجديد.

وأحرز أيضا بعض التقدم في مسألة سحب شهادات تأهيل الشرطة. ففي ٣٠ نيسان/أبريل، وجهت رئاسة مجلس الأمن البريطانية رسالة بهذا الشأن إلى البوسنة والهرسك. ونحن ممتنون لأن ذلك أوجد تسوية لهذه المسألة التي استمرت مدة طويلة. وقد عمل كل من السيد شفارتز – شيلينغ وسلفه بقوة في هذا الصدد. وأسهم مكتب الممثل السامي والممثل الخاص للاتحاد الأوروبي في التوصل لهذا الحل بالذات من خلال التعاون الوثيق مع أعضاء مجلس الأمن وإدارة عمليات حفظ السلام.

وكان التعاون وثيقا أيضا مع مجلس أوروبا ومع سلطات البوسنة والهرسك. وسيقتضي تنفيذ هذا الحل استمرار الاشتراك من جانب مكتب الممثل السامي والممثل الخاص للاتحاد الأوروبي وبعثة الشرطة التابعة للاتحاد.

وفي ٣ أيار/مايو ٢٠٠٧، أقرت الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي نص اتفاق الاستقرار والانتساب مع البوسنة والهرسك. وسيقرّب إبرام ذلك الاتفاق البوسنة والهرسك خطوة أخرى من الاتحاد الأوروبي. غير أن إبرام الاتفاق يتوقف على التقدم المحرز في أربعة مجالات رئيسية: بناء الإدارة العامة للبلد، وتنفيذ إصلاح الشرطة، وتنفيذ تشريع البث الإذاعي العام، والتعاون الكامل مع المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة. ومن المؤسف أن التقدم ما زال يشوبه القصور في هذه المجالات.

لذلك فنحن ندعو جميع الأطراف في البوسنة والهرسك إلى التضافر في العمل بشكل بنّاء من أجل التغلب على ما تبقى من عقبات بأسرع ما يمكن. وتحقيقا لهذه الغاية، يجب أن تتحمل القيادة السياسية في البوسنة والهرسك مسؤوليتها بشكل واضح وفوري وحاسم، ويجب أن تتخلص من الوضع الحالي المتسم بعدم إحراز تقدم.

لكن تدهور المناخ السياسي في البوسنة والهرسك وعودة خطاب المغالاة بالقومية يبعثان على القلق. وأود أن أذكّر الأعضاء بأن لدى البوسنة والهرسك منظورا أوروبيا واضحا. إن إقرار اتفاق تحقيق الاستقرار والانتساب والتوقيع بالأحرف الأولى على اتفاقي تيسير التأشيرات والسماح بدخول العائدين هما دليلان على أن جميع الدول الأعضاء الـ ٢٧ ما زالت ملتزمة بالمستقبل الأوروبي للبوسنة والهرسك. علاوة على ذلك، تواصل المفوضية الأوروبية دعم جهود البوسنة والهرسك. لكن التقدم نحو الاتحاد الأوروبي يتوقف إلى حد كبير على البوسنة والهرسك وجهودها الذاتية.

وأود أيضا أن أقول شيئا عن الإصلاح الدستوري. رغم أن الإصلاح الدستوري ليس شرطا مسبقا لإبرام اتفاق تحقيق الاستقرار والانتساب إلا أنه ضروري لمستقبل البوسنة والهرسك. وهياكل الدولة الفعالة والمستدامة ضرورية لكي يكون البلد أكثر استعدادا للاندماج في الاتحاد الأوروبي. ولا غنى عن الملكية البوسنية لتلك العملية. ونحن ممتنون أيضا لمساهمة الممثل السامي والممثل الخاص للاتحاد الأوروبي في المساعدة على طرح هذه القضية الهامة.

في شباط/فبراير، قرر المجلس التوجيهي لمجلس تنفيذ السلام عدم الموافقة على إغلاق مكتب الممثل السامي في عام

٢٠٠٧. واستند القرار إلى تقييم للحالة في البوسنة والهرسك والمنطقة برمتها على أساس التحليل الذي قدمه الممثل السامي. والهدف الآن هو إغلاق المكتب في موعد أقصاه ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٨. ولقد وافق المجلس التوجيهي على استعراض الحالة في اجتماعاته التي ستُعقد في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧ وفي شباط/فبراير ٢٠٠٨. ويبقى الانتقال هو الهدف؛ وتظل سياسة الملكية هي المبدأ التوجيهي. إن الهدف من تمديد ولاية مكتب الممثل السامي هو ضمان إتمام الانتقال في أقصر وقت ممكن. وسيواصل الاتحاد الأوروبي مساعدة البوسنة والهرسك على اتخاذ الخطوات النهائية من تنفيذ السلام إلى الاندماج الأوروبي.

وبما أن هذه الفرصة هي الأخيرة للممثل السامي والممثل الخاص للاتحاد الأوروبي لتقديم إحاطة إعلامية إلى المجلس، أود أن أختتم بشكر السيد شفارتز – شيلينغ باسم الاتحاد الأوروبي، ولكن أيضا بصفتي الوطنية، على عمله وجهوده الدؤوبة في تقريب البوسنة والهرسك من الهياكل الأوروبية. أثناء ولايته، أحرزت البوسنة والهرسك تقدما كبيرا بالفعل. أرجوه أن يقبل شكرنا على دوره في هذا المشروع الهام وأن يقبل أطيب التمنيات للمستقبل.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن للسيد شفارتز – شيلينغ.

السيد شفارتز – شيلينغ (تكلم بالانكليزية): أعجبتني التصريحات التي أدلى بها الزملاء في المجلس. وأعتقد أن هناك توافقا واسع النطاق في الآراء حول الطريق إلى الأمام، ومبدأ الملكية ومبدأ الانتقال إلى الاتحاد الأوروبي، بل وأيضا حول المهام المتبقية للمجتمع الدولي في مساعدة وتسهيل تلك العملية. وأود أيضا أن أشكر المتكلمين على عباراتهم الطيبة عن أعمالي.

أخيرا، أريد أن أدلي بتعليق شخصي. بصفتي عضوا في البوندستاغ الألماني ورئيسا للجنة حقوق الإنسان والمعونة الإنسانية فيه، فقد وجهت نداءات معينة إلى مجلس الأمن. حاولت جاهدا أن ألفت الانتباه إلى أمور تستحق أن يُنظر إليها وأشياء ستحدث في البوسنة والهرسك. ومن ثم فإنها تجربة مثيرة جدا لي أن أجلس هنا اليوم وأن تُتاح لي فرصة العمل في ذلك البلد الذي عانى الكثير وخدمته، وأن أستشعر جهود المجتمع الدولي لضمان أفضل مستقبل ممكن له. يجب علينا أن نفعل ذلك؛ فهذه ليست مجرد مسألة قانونية بل إنه واجب أخلاقي.

أتمنى كل التوفيق لخلفي على نفس هذا الطريق الصعب جدا. وهذا أمر شاق لأن المشاكل أعمق بكثير مما هي عليه في مناطق أخرى، ولا يمكن حلها إلا إذا اصطففنا مع القيادة المحلية. وتشجعني كثيرا قيادة رئيس الوزراء سبيريتش، من حيث نهجه وموقفه الأخلاقي وما أنجزه. وآمل أن يدعمه بالفعل المزيد من الزعماء السياسيين في البوسنة والهرسك، لأن لدينا فرصة كبيرة، فرصة تاريخية، لتحقيق هدفنا، وهو تسهيل التقدم نحو الاتحاد الأوروبي والشراكة الأوروبية – الأطلسية.

أشكر أعضاء المجلس على كلماتهم الطيبة وعلى كل مساعداتهم. وسأظل في خدمة البوسنة والهرسك.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر السيد شفارتز – شيلينغ على ملاحظاته الثاقبة. مرة أخرى، وبالنيابة عن أعضاء المجلس، أتمنى له كل الخير وأشكره على التزامه بتعزيز السلام والازدهار في البوسنة والهرسك.

أود أيضا أن أغتنم هذه الفرصة لأشكر دولة السيد نيكولا سبيريتش على مشاركته في هذه الجلسة.

لا يوجد متكلمون آخرون مسجلون في قائمتي. بذلك يكون مجلس الأمن قد اختتم المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

رُفعت الجلسة الساعة ١٢/١٠.